

## الباب الاول القصد الجنائى فى الجرائم الواقعة

### على النفس القصد الجنائى فى القتل

• القصد الجنائى أمر باطنى يضمه الجانى و تدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه، و العبرة فى ذلك بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه. و نية تدخل الطاعنين فى إقتراف جريمة القتل تحقيقاً لقصدهم المشترك قد تستفاد من نوع الصلة بينهم و المعية بينهم فى الزمان و المكان و صدورهم فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد، و إتجاههم جميعاً و جهة واحدة فى تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٠٦ / ١٩٦٨ ص ٧٥٠

• إن جريمة القتل تتميز عن باقى جرائم الإعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جنائى خاص لدى المتهم هو إنتواؤه بالإعتداء على المجنى عليه إزهاق روحه. فإذا لم تقم المحكمة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى المتهم كان حكمها قاصراً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٢١ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٥١ ص ٣٥٢

• متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالأخذ بالتأثر و تعدد الإصابات و تعمدتها فى المقاتل و بإستعمال آلات حادة و راضة تحدث القتل و أن الجناة لم يتركوا فريستهم إلا بعد أن صار جثة هامة فهذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هى معرفة فى القانون.

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٠٦ / ١٩٦٨ ص ٧٥٠

• من المقرر قانوناً أن توافر ركن القصد الجنائى، مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تتأى عن رقابة محكمة النقض، متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ٠٤ / ١٩٧٠ ص ٥٨٦

• لما كان الحكم قد إستظهر نية القتل فى قوله " و حيث إنه عن نية القتل العمد فثابتة فى

حق المتهم - الطاعن - من إستعماله لسلاحين " خنجر وطوبية " من شأنهما إحداث الموت و طعنه للمجنى عليه بأحدهما و هو الخنجر فى مواضع متعددة فى جسمه و فى رأسه و وجهه و ظهره عدة طعنات و كانت إصابة الظهر فى مقتل كما هو ثابت من تقرير الصفة التشريحية و قد والى المتهم كيل الطعنات للمجنى عليه بهذا الخنجر حتى إنشئ مرتين و لم يرده ذلك عن الكف على الإعتداء بل واصل إعتدائه بقطعة حجر كبيرة أجهز بها على المجنى عليه بضربة فى الجانب الخلفى الأيسر من فروة الرأس، الأمر الذى تستظهر منه المحكمة بيقين ثابت أن المتهم إنتوى إزهاق روح المجنى عليه و كان ما يتحدى به الطاعن من أن إصابة الرأس وحدها هى التى تعزى إليها الوفاة - فضلاً عن منقوض بما نقله الحكم عن تقدير الصفة التشريحية بشأن ما ساهمت به باقى الإصابات فى الوفاة من نزيف و صدمة عصبية - فهو مردود بأن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى و الأمارات و المظاهر الخارجية التى يأتيتها الجانى و تتم عما يضمهر فى نفسه. و من ثم فإن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافياً.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٧٢٨

• من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجانى قد إنصرفت - بصفة خاصة - إلى إزهاق روح المجنى عليه، و العبرة فى التعرف على هذه النية هى بما يبطنه الجانى و يضمهر فى نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الإمارات و المظاهر الخارجية التى يثبتها الحكم. و لئن كان هذا الإستخلاص من شئون محكمة الموضوع، إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبتته فى حكمها من هذه الإمارات و المظاهر كافياً بذاته للكشف عن قيام تلك النية. و إذ كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إستعمال الطاعن سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته و إطلاقه إياه على المجنى عليه - فى خلفية فخذ - من مسافة قريبة، بعد إقلاعه عن السرقة و فى غضون مطاردته، ثم إسراع الطاعن فى العودة إلى حديقته بعد ذلك - لإخفاء الحقيقة و الإيهام بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن ماله - كل ذلك لا يدل بذاته على توافر نية

القتل فى حق الطاعن، حتى لو كان قد تعتمد إصابة المجنى عليه بالعيار، ما دام الحكم لم يدلل على إنصراف قصد الطاعن إلى أن يصيب من المجنى عليه مقتلاً ذلك بأنه يصح فى العقل أن يطلق الجانى السلاح النارى على غريمه من قرب - متمعداً إصابته بالفعل - وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد إحداث هذه الإصابة به، دون إزهاق روحه، ومن ثم فلا حجة - من بعد - فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تمعده إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب إستظهاره و الذى شاب الحكم قصور فى التدليل على توافره على النحو السالف بيانه. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٦ / ٠١ / ١٩٧٧ ص ٨٧

• من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيتها الجانى وتتم عما بضميره فى نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وإذ كان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلاً سائعاً واضحاً فى إثبات توافرها لدى الطاعنين بقوله: ..... والمحكمة يطمئن وجدانها فى هذا الصدد بتوافر هذه النية لدى المتهمين الأول والثانى بالضرب به على رأسها عدة ضربات وفى أجزاء أخرى من جسدها فى بطنها ورقبتها رغم شل حركتها بعد أن أوثقتا يديها بحبل من خلف ظهرها وقيد رجليها وهى ممددة على الأرض وتكميم فاهها بشريط لاصق. ثم قام أحدهما بخنقها بقطعة قماش مبللة كتم بها أنفاسها كما ضغط عمداً بعنف على عنقها، وكسر العظم اللامى بها مما أدى الى وفاتها باسفسكسيا الخنق وهو ما يقطع بأن المتهمين لم يتركاها الا جثة هامدة قبل أن يبرحا مكان الحادث وقد فارقت الحياة التى عمدا الى إزهاقها وكان ذلك كله لتسهيل ارتكاب جريمة السرقة واتمامها بالفعل، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٤٩٦٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٩٨ ص ١٤٦٨

• لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر نية القتل فى حق المحكوم عليها فى قوله :  
وحيث إنه عن توافر نية القتل فإن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى وملاساتها ومن  
الخلافاً الشديدة الدائمة بين المتهمه والمجنى عليه وتعدد إهانة المجنى عليه للمتهمه وتعديه  
عليها بالضرب وسبها فى كرامتها وشرفها وبسبب كشفه عن علاقاتها الجنسية الأثمة وافتضاح  
أمرها بين أولادها وأهلها وجيرانها فقد ضاف بالمتهمه وانتوت التخلص من المجنى عليه فأعدت  
لذلك بأن اشترت مبيداً حشرياً شديد السمية لوضعه فى طعامه أو شرابه مستخدمة فى ذلك  
أبنتها..... مستغله صغر سنها وأن المتهمه تعلم أن المبيد الحشرى الذى اشترته من  
الصيدلية سم الفئران تيميك . من الجواهر السامة التى تؤدى إلى إزهاق الروح فى الحال وكان  
لها ما أرادت وتحقق مأربها من إزهاق روح المجنى عليه. وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى  
لا يدرك بالحس الزاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية  
التي يأتيها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول  
إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية، وكان ما أورده الحكم . على السياق المتقدم . وما  
جاء بصورة الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة كافياً وسائغاً فى استظهار نية القتل، فإن ما تعاه  
الطاعنة فى هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٠٣ / ٠٦ / ١٩٩٨ ص ٨١٣

• لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة  
بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التى يأتيها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه فإن  
استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية،  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله وحيث إنه عن نية القتل فهى متوافرة  
قبل المتهمين من استعمالهم الأسلحة البيضاء على النحو الثابت بالتحقيقات إذ قام المتهم الثانى  
بضرب المجنى عليه بالبلطة على ساقية محدثاً الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والمبينة  
بالبنود ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من تقرير الصفة التشريحية الأمر الذى أدى الى سقوط المجنى  
عليه على الأرض فقام المتهم الثالث بذبحه فى عنقه محدثاً به تهتكاً بالأوعية الدموية الرئيسية

والأعصاب والبلعوم والمرىء وكسراً بالفقرة العنقية الرابعة وما صاحب ذلك من نزيف دموى غزير فى الوقت الذى قام المتهم الرابع بضربه بسنجة محدثاً إصابات الكتف والرقبة وأن الجناة لم يتركوا المبنى عليه إلا جثة هامدة لافظاً أنفاسه، وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً للتدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين، فإنه لا محل للنعى عليه فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٢٢٤٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ٠٨ / ١١ / ١٩٩٨ ص ١٢١٢

• قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى و الأمارات و المظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى و تتم عما يضمه فى نفسه وإستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية. و ما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٠٩ - لسنة ٤٢ ق جلسة ٠٨ / ٠٥ / ١٩٧٢

## القصد الجنائي فى جريمة دخول منزل بقصد منع حيازته بالقوة

• تسبغ المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى - الحماية على حائز العقار الفعلى من إعتداء الغير على هذه الحيازة طالت مدتها أو قصرت، ولا يشترط أن تكون قد إستعملت بالفعل قوة فى منع الحيازة - بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل العقار الذى فى حوزة الغير أو بقى فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٠٥ / ١٩٦٠ ص ٤٧٧

• المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط أن تكون قد إستعملت بالفعل قوة فى منع الحيازة بل يكفى أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقى فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة.

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٠٧ / ٠٢ / ١٩٥٦ ص ١٥٤

• إنه لما كان القانون يعاقب فى المادة ٣٦٩ على التعدى على الحيازة الفعلية بغض النظر عن أحقية المتهم فى أن يكون هو الحائز، وذلك على أساس أن الحائز الفعلى له الحق فى أن تحمى حيازته حتى تنزع منه بالطريق القانونى، ولما كان لا يشترط فى صدد هذه الجريمة إستعمال القوة بالفعل بل يكفى أن يكون المتهم قد بدا منه ما يفيد فى نيته إستعمالها إذا إقتضت الحال ذلك، فإنه لا إعتراض على المحكمة إذا هى إستخلصت أن المتهم كان يقصد إستعمال القوة فى التعرض من ذهابه بالمحارث إلى الأرض التى يضع المجنى عليه يده عليها، وحرثه إياه وإتلافه زراعة البرسيم التى كانت قائمة فيها.

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٦ / ٠٢ / ١٩٤٥ ص ٦٥٢

• من المقرر أنه يجب فى جريمة التعويض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من الدخول هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة فى هذه الجريمة هو ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذ كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى بياننا لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون إذ لم يكشف

عن الظروف التي وقعت فيها وخلا من فحوى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي دانه بها كما لم يبين ما وقع منه من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تتم بذاتها عن انتوائه استعمالها حين دخوله المسكن فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم - والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن - مما يتسع له وجه الطعن.

الطعن رقم ٢٢٢٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٩٤ ص ١٠٣٠

٠ لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال القوة. فإذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه هو الحائز الفعلي للعقار وأن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الثالث أزرهما في ذلك وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتألّبوا عليه إلى درجة يخشى منها الإصطدام - فهذا يكفي.

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٠٥ / ١٢ / ١٩٥٠ ص ٢٣١

٠ يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون قصد الفاعل من دخول العقار هو منع الحيازة المقرون بالقوة. فإذا لم يتبين عزم الفاعل على الإعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من حيازته فلا جريمة، بل تكون الواقعة هي واقعة تعرض مدني محض. ويعتبر نقصاً في البيان موجباً لنقض الحكم خلوه من ذكر أن منع الحيازة كان بطريق القوة أو أن التعرض كان مقترناً بقصد الإعتماد على القوة.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٢٩ ص ٤٠٤

٠ إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضبط مختبئاً بمنزل المجنى عليه في منتصف الليل فليس في ذلك ما يفيد أن المتهم دخل بقصد إجرامى مما نص عليه في المادة ٣٢٣ أو ٣٢٤ من قانون العقوبات كمنع حيازة الغير بالقوة أو ارتكاب جريمة. وإذن فهذه المادة لا تنطبق على هذه الواقعة. وإنما المادة المنطبقة عليها هي المادة ٣٢٥ التي تعاقب على مجرد إختفاء الشخص

فى المنزل عن أعين من لهم الحق فى إخراجہ دون اشتراط توفر قصد آخر لديه.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٨ ق جلسة ٢٠ / ٠٥ / ١٩٢٨ ص ٢٥١

• إن القانون لا يتطلب إستعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكتفى بأن يكون المتعرض قد قصد إستعمالها. فإذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض للمجنى عليه و شروعه فى البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له، و تعرض الطاعن و أولاده له فى الأرض و إلقاء مهماته خارجها بقصد منعه من البناء و إستخلص من ذلك و من إصرار الطاعن فى التحقيق على مسلكه ثبوت تهمة دخوله أرض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة، فالطعن فى هذا الحكم لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٠٣ / ٠٣ / ١٩٥٢ ص ٥٢٣

• يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات أن يكون المتهم قد دخل مسكناً فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه. فإذا لم يثبت أن الدخول كان لغرض من هذين فلا تنطبق المادة. و إذن فإذا كان الحكم الابتدائى بعد أن إستعرض وقائع الدعوى قد إنتهى إلى القضاء ببراءة المتهم و رفيقه على أساس أنه دخل المنزل لمقابلة امرأة ساقطة غير متزوجة ليرتكب معها الفحشاء، و هذا لا عقاب عليه قانوناً، ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فقضت بإلغاء هذا الحكم، و أدانت المتهمين دون أن تتناول فى حكمها بحث الدفاع الذى تمسك به و تناقش أسباب البراءة، مقتصرة على قولها إنه يؤخذ من ظروف الحادث و من دخول المتهمين فى ساعة متأخرة من الليل منزل المجنى عليها أنهما دخلاه بقصد ارتكاب جريمة فيه لم تتعين ماهيتها، مع أن هذه الظروف كما تصلح أساساً لما قالت هى به تصلح كذلك لتأييد الدفاع، و مع أن الثابت أن المنزل لم يكن خاصاً بسكنى تلك المجنى عليها بل هو عمارة تحتوى على عدة مساكن تسكن هى فى الدور الرابع منها الأمر الذى كان يقتضى التعرض إلى حال باقى السكان فى سبيل تمحيص أقوال المتهمين - فإن هذا الحكم يكون قاصراً فى بيان الأسباب التى بنى عليها.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٢ ق جلسة ٠٨ / ٠٦ / ١٩٤٢ ص ٦٧٧

• يجب فى جريمة التعرض فى الحيابة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيابة. فإذا لم يثبت أن إستعمال وسائل القوة فى منع الحيابة كان ملحوظاً لديه فلا جريمة، وتكون الواقعة مجرد تعرض مدنى. وإذن فإذا كان ما أثبته الحكم هو أن المتهم بعد أن حكم بمنع تعرض زوجته للمدعى بالحق المدنى فى العقار، ثم برفض تثبيت ملكيتها له، هدم جانبى باب العقار ورفع وأخذه لنفسه. وسد هذا الباب ببنيان جديد، فهذا كله لا يكفى فى بيان توافر هذا الركن لأنه تضمن ما يدل على أن المتهم كان يقصد إستعمال القوة فى سبيل تنفيذ مقصده.

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١٢ ق جلسة ٠٤ / ٠٥ / ١٩٤٢ ص ٦٥٧

• إذا كان الحكم قد إجتزأ فى بيان ركن قصد منع الحيابة بالقوة بما قاله من أن المتهم الثانى منع حيابة المجنى عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهراً على عدم حراثة الأرض، فإن هذا القول على ما به من إجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون إستعمالاً للقوة أو تتم بذاتها على أنهما قصدا إستعمالها، و من ثم يكون الحكم معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٥ ص ١٢١٣

• لما كان محضر التسليم واجب إحترامه بوصف كونه عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الأحكام و التسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيابة بالفعل، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم و ما يدل عليه معنى التسليم و التسلم من نقل الحيابة فى المال الذى حصل تسليمه نقلاً فعلياً. و لما كان الثابت بالحكم أن الأرض التى تعرض فيها الطاعن بالقوة فى ١٤/٤/١٩٦٩ كانت قد سلمت للمجنى عليه بمحضر تسليم رسمى فى ٢٦/٤/١٩٦٦ نفاذاً للحكم الصادر بطرد الطاعن منها رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى أسوان ثم إعيد تسليمها بمعرفة رئيس النقطة فى ١٦/٣/١٩٦٩ بناء على قرار من النيابة العامة تنفيذاً للحكم المذكور كذلك نظراً لإستمرار تعرض الطاعن، وأن الطاعن إستولى على الزراعة القائمة على الأرض بالقوة فى

١٩٦٩/٤/١٤ - حيث كانت الأرض فى حيازة المجنى عليه الفعلية، فأن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى القانون إذ إنتهى إلى توافر جريمة دخول الطاعن الأرض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٢ ص ١٢٤٥

• إن مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها و منع حيازته بالقوة. لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه بعد أن إستعرض ظروف الدعوى و ملاساتها أسس براءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه و رفضه الدعوى المدنية على عدم إطمئنان المحكمة إلى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه أرض النزاع بعقد بيع عرفى ما يصح معه أن يكون قد دخلها إعتقاداً منه بأنه أصبح مالكاً لها، فإنه يكون سائغاً.

الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٠٨ / ٠٤ / ١٩٧٩ ص ٤٥٠

• من المقرر أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة، و أن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء، و إذ كان هذا الذى أجمله الحكم المطعون فيه ما تقدم، لا يكفى بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها و خلا من بيانات الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعنين للجريمة التى دانهما بها، كما لم يبين ما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون إستعمال للقوة أو تتم بذاتها عن إنتوائهما إستعمالها حين دخول العقار، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه و الإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

الطعن رقم ٦٧٣٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٢ / ٠٤ / ١٩٨٣ ص ٥٠٣

• من المقرر أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة و

أن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٠٩ / ٠٣ / ١٩٨٩ ص ٣٧٦

• يجب لتوافر أركان جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة، و لا يتوافر عنصر القوة إلا إذا كان واقعاً على الأشخاص لا على الأشياء، وإذ كان الحكم قد خلا من إستظهار توافر عنصر القوة بالمفهوم الذى عناه الشارع فى هذا الخصوص فإنه يكون معيماً بالقصور الذى يبطله و يوجب نقضه و الإعادة فيما قضى به فى الدعوى الجنائية و فى منازعة الحيازة و ذلك لما للحكم الجنائى من أثر على عقيدة المحكمة فى الإجراء الوقتى الذى إستنته الشارع و حوله للقاضى الجنائى بتأييد قرار القاضى الجزئى أو إلغائه.

الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٥ / ٠٤ / ١٩٨٧ ص ٦٠٤

• من المقرر أن مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض للمادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها و منع حيازته لها بالقوة و أن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٧ / ٠١ / ١٩٨٥ ص ١٥٤

## القصد الجنائي فى جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه

لما كان مناط التأثيم فى جريمة دخول العقار المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض للمادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها و منع حيازته بالقوة أو إرتكاب جريمة فيها، وهذا هو القصد الجنائى فى الجريمة فيجب إذن أن يتوافر علم الجانى إن المكان الذى يدخله فى الحيازة الفعلية لشخص آخر و أن يرمى إلى تحقيق واحد من الأمرين المشار إليهما. و أن المقصود بالقوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء. و كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه و من تفسير محكمة الموضوع لبنود العقدين المؤرخين.... أن حيازة شقة النزاع كانت لمورث المطعون ضده حال حياته بإعتباره مستأجراً لها لشخصه، و أن تلك الحيازة إستمرت لورثته من بعده و منهم المطعون ضده عن نفسه و بصفته وكيلأ عن بعض الورثة، و من ثم فإن دخول هذا الأخير لتلك الشقة يكون بوجه قانونى ليس إعتداء على حيازة الغير، و بالتالى فإن أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ سالفه الذكر تكون غير متوافرة فى حقه.

الطعن رقم ٦٧٠٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٩ / ٠٥ / ١٩٨٦ ص ٥٩٢

لما كان قانون العقوبات إذ نص فى المادتين ٣٦٩، ٢٧٠ منه على معاقبة كل من دخل عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد إرتكاب جريمة فيه إنما قصد أن يحمى حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيازة. و كان الركن المادى لهذه الجريمة وهو "الدخول" يتم بكل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها بالقوة سواء أكانت هذه الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح أو لم تكن و سواء أكان الحائز مالكاً و غير ذلك تقريراً من الشارع أن التعرض للمادى إذا وقع لحائز العقار دون الإلتجاء إلى الجهات القضائية المختصة و لو إستناداً إلى حق مقرر يعتبر من الجانى إقامة العدل بنفسه مما يؤدى إلى الإخلال بالنظام العام.

الطعن رقم ٦٩٧٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩ / ٠٤ / ١٩٨٤ ص ٤٤١

من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا فى حالة تمام الزنا. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد إستدل من أقوال الشهود و ما قرره الطاعن و ما دلت عليه معاينة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إلى الطاعن و دلت تدليلاً سائغاً على أن جريمة الزنا لما تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلته فى عناصر إطبئانها و يكون الحكم بإدانتة عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقاً و صحيح القانون و تنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زوجته عن جريمة الزنا التي لم تتم لا أثر له و منعى الطاعن بشقيه غير سديد.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٠٤ / ٠٦ / ١٩٧٩ ص ٦٣٠

من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عليها بالشطر الثانى من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه. فعلى محكمة الموضوع أن تبين بياناً واضحاً أن هذا القصد الخاص قد ثبت لها. ولا يكفى أن تذكر أن بين المتهم و صاحب المكان ضفائى بدون أن تبين ما هى و لا أن تبين أن قصد المتهم من دخوله إنما كان للإجرام. و هذا القصور يعيب الحكم عيباً جوهرياً يبطله.

الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٠٧ / ٠٥ / ١٩٣١ ص ٣٢٦

إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانونى وبقى فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه. و إذن فما دام الحكم قد بين أن المتهم قد قصد إلى ارتكاب جريمة فى المنزل الذى دخله فلا جدوى من البحث فيما إذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم.

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ ص ٢٨١

إن مجرد ذهاب المتهم بجريمة دخول منزل بقصد جريمة فيه إلى منزل المجنى عليه على إثر

بلاغ السرقة المقدم ضده من المتهم وفى حضور ضابط البوليس الذى إنتقل لإجراء التفتيش، لا يفيد وحده توافر القصد الجنائى لدى المتهم كما أن مجرد وجود نزاع بين الطرفين لا يكفى وحده لإستخلاص هذا القصد.

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٨٢٧

لا يصح الطعن فى الحكم الصادر بالعقاب على الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ ع بمقولة إن هذا الحكم لم يعين الجريمة التى دخل المتهم المنزل بقصد إرتكابها إذ القانون لم يشترط تعيينها، بل هو - على العكس - إنما أراد العقاب فى الصورة التى تقوم فيها الدلائل على أن قصد الداخل إنما هو الإجرام و يكون مستحيلاً أو متعذراً تعيين الجريمة التى يعتزمها. ولما كان قصد الإجرام ركناً أساسياً من أركان هذه الجريمة كان الفصل فى ثبوته و عدم ثبوته من إختصاص قاضى الموضوع وحده، فمتى قرر أنه ثبت لديه فلا تدخل لمحكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ٠٧ / ٠٢ / ١٩٢٩ ص ١٥٩

إن جريمة الدخول فى منزل الوارد ذكرها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان غرض الجانى من دخول المنزل هو إرتكاب جريمة فيه سواء أتعينت الجريمة التى كانت نيته منصرفه إلى مقارفتها أم لم تتعين. فإذا كانت الجريمة قد تعينت فإنه لا يهم فيه أن تكون جريمة الزنا أم أية جريمة أخرى ما دامت لم ترتكب بالفعل. أما إذا كانت قد إرتكبت فإنها إن كانت زنا فيمتنع فيها رفع الدعوى العمومية على المتهم بتهمة دخول المنزل، لأن البحث فى ركن القصد فى هذه التهمة يتناول حتماً الخوض فى بحث فعل الزنا و هو ما لا يصح رفع الدعوى به إلا بناء على طلب الزوج.

الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٩ ق جلسة ٠٦ / ١١ / ١٩٢٩ ص ٨

إن القانون لم يشترط للعقاب على جريمة دخول العقارات و المساكن بقصد إرتكاب جريمة فيها أن تكون الجريمة التى قصد المتهم إرتكابها من نوع خاص، بل جاءت عبارته عامة فى إيجاب العقاب كلما أمكن إثبات أن المتهم قصد مقارفة فعل جنائى، أياً كان، و لو لم يعرف نوع هذا الفعل. فإذا

كان المتهم قد دخل بقصد الزنا صح إثبات هذا القصد عليه دائماً ما دام لم ينفذ بالفعل. أما إذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا، فإن القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة و يخوض فى عناصرها إلا عند قيام بلاغ من الزوج عنها.

الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٧ / ٠٤ / ١٩٢٩ ص ٥٣٤

إذا دخل رجل منزل امرأة بقصد ارتكاب جريمة فيه و حكمت المحكمة بإدانته فحسب المحكمة أن تذكر فى حكمها أن المتهم دخل منزل المجنى عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه. ولا يصح الطعن فى هذا الحكم بزعم أن به قصوراً عن ذكر القصد الجنائى. لأن مثل هذه الجريمة لا يطلب فيها تعمد أمر خاص.

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٠٧ / ٠٢ / ١٩٢٩ ص ١٦٣

## تقصّد الجنائى فى جريمة إخفاء أشياء مسروقة

• إن فعل الإخفاء الذى تتكون منه جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة، و القانون لم يبين للإخفاء وقتاً يجب أن يكون وقوعه فيه لى يكون معاقباً عليه. و لذلك فإن القول بأن الإخفاء لم يكن معاصراً للسرقة لا وجه له. ثم أنه يكفى قانوناً لتوافر التقصد الجنائى فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون المتهم عالماً بأن الشئ الذى يخفيه مسروق، بغض النظر عن الباعث الذى يكون قد دفعه إلى الجريمة. فمتى أثبت الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجديه ما يدعيه من أنه لم يقصد غشاً أو إضراراً بالغير. ثم إن عدم ضبط المسروق لدى المتهم بإخفائه ليس من شأنه أن ينفى عنه الجريمة، لأنه يكفى أن تكون المحكمة قد إقتنعت بأن هذا المسروق كان فى حيازته فعلاً، إذ القانون لا يشترط فى جريمة الإخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم.

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٢ / ٠٣ / ١٩٤٣ ص ٢٠٤

• متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط فى رد هذه الماشية لصاحبها دون أن ينال نصيبها من المبلغ المدفوع لردّها، مما مؤداه أن حيازته لها و هو فى سبيل ردها للمجنى عليه هى حيازة قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه، و من ثم فإن يده على الشئ المسروق هى يد المالك بما ينتضى به قصد الإخفاء كما هو معرف به فى القانون. و لما كان ما إستخلصه الحكم هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى القانون و القصور فى التسبب يكون فى غير محله و يتعين رفض الطعن موضوعاً.

الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣ / ٠٥ / ١٩٦٣ ص ٣٩٩

## القصد الجنائى فى زراعة النباتات المخدرة

• لما كان القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوعة زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها كما أن القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز بأن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات أو المادة المضبوطة اذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر لما كان ذلك، وكان ما أوردته الحكم فى معرض بيانه لواقعة الدعوى والظروف التى أحاطت بها وايراده لاقوال شاهدى الاثبات الأول والثانى من أن التحريات دلت على أن الطاعنين يقومان بزراعة نباتات مخدرة بالارض المملوكة لهما ووسط زراعات الفول ومن ضبط النباتات المخدرة بحقلهما واقرارهما لهما بملكيتهما للمزروعات وأنهما يزرعانها بقصد استخراج الافيون والحشيش للاتجار فيهما فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الشأن يكون على غير سند.

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ٠٩ / ٠٢ / ١٩٩٥ ص ٣٣٦

## القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة

• إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا إنصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له إضراراً بالمجنى عليه.

الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٤ ص ٣٥٩

• إذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكاً معهوداً إليه بإدارة الشركة ووكيلاً عن باقى الشركاء، تصرف في العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه للملكه إضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر، فإن الحكم يكون قد إستظهر القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هو معرف به في القانون.

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٤ ص ٣٥٥

• القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بما له، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه. فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسى في حكمها فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٠ ص ٣٧٤

• لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه في الحكم بعبارة صريحة مستقلة، بل يكفى أن يكون مستفاداً من ظرف الواقعة المبينة به أن الجاني ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٤ / ٠٣ / ١٩٥٠ ص ٤٠٦

• إن مجرد تسليم الأمين للشيء المؤتمن عليه إلى غيره لا يكفى لإعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه.

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٠٨ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٧٧٣

• متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه و هو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه و إختلاسه لنفسه إضراراً بملكه فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٠١ / ١٩٥٧ ص ٧٤

• قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بعدهته بعد وقوع جريمة التبديد لا يحو الجريمة ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ ص ١١٦٤

• إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون.

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥ ص ١٤٥٢

• لا يشترط أن يتحدث الحكم عن القصد الجنائي فى جريمة التبديد بعبارة مستقلة، بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من الظروف و الملابس التي أحاطت بالواقعة.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٠٦ / ١٩٥٥ ص ١١٣٦

• لا يتحقق القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله و إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه و حرمان صاحبه منه، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يستظهر هذا الركن الأساسى و لم يرد على دفاع المتهم بما يفنده، يكون قاصراً قصوراً يعيبه.

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٠٢ / ٠٦ / ١٩٦٨ ص ٦٣٢

• لا يشترط لبيان القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة

صريحة مستقلة، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبيّنة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد و بنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ ص ١٢٧٩

• أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة. ولما كان الحكم الابتدائي الذي إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من إستظهار ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه و يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ ص ٩٨٥

• القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه، بل يتعين أن يقترن ذلك بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه و إختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٦ ص ٩٨٥

• إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القول بأن الطاعن تسلّم من المجنى عليه أجزاء السيارة و لم يردّها إضراراً به، و بنى على ذلك لإدانته بجريمة التبديد، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه و هو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلّمه إلى ملكه و إختلاسه لنفسه، و كان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه و يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٠٦ / ١١ / ١٩٦٢ ص ٧١١

• يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه و لو كان هذا التصرف بتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلّمه تحت يده.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٠٤ / ١٩٦٩ ص ٦١٦

٠ لا يشترط لبيان القصد الجنائي فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة، بل يكفى أن يكون مستفاداً - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجانى قد إرتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد و بينة حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به.

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٠٤ / ١٩٦٩ ص ٦١٦

٠ إن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس، لا تتحقق به جريمة الإختلاس، ما دام أن سبب الإمتناع راجع إلى منازعة الطاعن فى ملكية المطعون ضدها لبعض المنقولات، ولا يكفى فى تلك الجريمة مجرد التأخير فى الوفاء، بل يجب أن يقترن ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه. و إذ كان ذلك، و كان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التى قدمها و التى تمسك بدلائلها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها، و على إنتفاء القصد الجنائي لديه لبعض الآخر منها، و قد إنتفت الحكم عن هذا الدفاع، كما لم يتحدث عن خلوقائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن، مع ما قد يكون لذلك من أثر فى إثبات عقد الأمانة، ذلك أن المحرر العرفى لا تكون له قيمة فى الإثبات إلا بعد التوقيع عليه، كما لم يعن ببحث و تمحيص الإقرار المقدم من المدعية بالحق المدنى و التى تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية و أنه إشتراها من ماله الخاص، و أن المدعية تملك فقط بعض المنقولات التى قام بعرضها عليها رسمياً بمقتضى إنذارين و كذلك الإنذارات الموجهة إليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها، مع ما قد يكون لها من الدلالة فى إنتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ذلك الدفاع - و هو دفاع يعد هاماً و مؤثراً فى مصير الدعوى - و لم يرد عليه بما يفنده، و قصر فى إستظهار القصد الجنائي و هو ركن أساسى من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها، يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ٠٦ / ١٩٧١ ص ٥٠٣

٠ لا يتحقق الركن المادى لجريمة التبديد بالتأخير فى رد الشئ أو بالإمتناع عن رده إلى حين

ما لم يكن مقروناً بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه، إذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد، و أن يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه و حرمان صاحبه منه، و لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى و لم يرد على دفاع الطاعن فى شأن طلبه من محكمة أول درجة عرض المنقولات على " زوجته " المجنى عليها بالطريق الرسمى بما يفيد أنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه.

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٠٢ / ١٩٧٢ ص ١٧٦

• من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشىء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه و حرمان صاحبه منه - لما كان ذلك - و كان الحكم المطعون فيه قد استظهر فى منطق سائغ عدم إنصراف نية المطعون ضده إلى تملك الأجزاء المدعى بتبديدها من الماكينة وأنه إنما قام بفك تلك الأجزاء لتصليحها و عجز عن ذلك و أن جوهر النزاع يدور حول عدم قيام المطعون ضده بإلتزامه المنصوص عليه فى عقد الإيجار بإصلاح الأجزاء التالفة فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى و إستنباط معتقدها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٥ / ٠٥ / ١٩٧٥ ص ٤٥٤

• مجرد عدم تقديم الأشياء المحجوزة لا يترتب عليه إعتبار المتهم مبدداً إلا إذا ثبت سوء نيته و أنه أخفى الأشياء أو تصرف فيها بقصد عدم تمكين المحضر من بيعها. فإذا أثبتت المحكمة أن الأشياء المحجوزة موجودة و لكن لم تقدم للبيع و ادعى المتهم أنها محفوظة فى محل مأمون و أنه لم يقدمها للبيع لتغييره بمحل عمله، ثم حكمت المحكمة مع ذلك بإدانة المتهم بغير أن تبحث فيما إذا كان عدم تقديمه إياها للمحضر يوم البيع هو بسوء قصد من المتهم كى لا تباع أم هو ناشئ - كما يقول - من أنه كان وضعها فى محل مأمون كيلا تضيع أثناء غيابه فإن الحكم يكون باطلاً لعدم بيان سوء القصد و يجب نقضه.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٠٣ / ١٩٢٩ ص ٢٥٢

٠ لما كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على القول بأن الطاعنين تسلما من المجنى عليه أنبوية البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعلوا، وبنى على ذلك إدانتهم بجريمة التبديد، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو إنصراف نيتهم إلى إضافة المال الذي تسلماه إلى ملكيتهما وإختلاسه لنفسيهما، و كان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبديد كما هي معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥ / ٠٤ / ١٩٧٧ ص ٥٢٦

٠ متى كان ما أورده الحكم فى مدوناته كاف و سائح فى بيان نية الإختلاس، و كان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائي فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون ما أورده من وقائع و ظروف يدل على قيامه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - و من ثم فإن ما يدعيه الطاعن من قصور فى التسبيب فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٨ / ٠٥ / ١٩٨٠ ص ٦٨٣

٠ من المقرر أن التأخير فى رد الشئ أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبديد ما لم يكون مقروناً بإنصراف نية الجانى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه و لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن الطاعنين بررا إمتناعهما عن رد المبلغ المقول بإختلاسه منذ البداية بما تمسكا به من وجود حساب بين الطرفين لم يصف بعد و من حقهما فى حبس المبلغ حتى يستوفيا حقهما قبل المجنى عليه من عمولات و ما أنفقاه من مصروفات شحن، و كان هذا الذى قام عليه إعتقاد الطاعنين سائغاً يشهد له الواقع و يسانده مسلكهما فى مرحلة التحقيق الإبتدائى من إبداء إستعدادهما لإيداع المبلغ خزينة المحكمة لحين تصفية الحساب و ما آلت إليه الأمور فى مرحلة المحاكمة من تصفيه الحساب و قيامهما برد المبلغ الذى أسفرت عنه عملية التصفية إلى وكيل المجنى عليه على ما أورده الحكم، و دالاً فى خصوصية هذه الدعوى على إنتفاء القصد الجنائي لديهما و أنهما ما هدفا بقعودهما عن الرد

فترة لإحفظ حق له ما يبرره قانوناً، فإن الحكم إذ دانهما بجريمة التبديد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين نقضه و تبرئه الطاعنين مما أسند إليهما

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٨٢ ص ٨٦٦

• من المقرر أنه لا يكفى فى بيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة كما هو معرف به فى القانون مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس بل يجب أن يقترن الإمتناع بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه إضراراً بصاحبه، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله سبب إمتناع الطاعن عن رد العقد لصاحبه برغبته فى الحصول على دينه منه، لم يرد على هذا الدفاع بما يفنده رغم أهميته وأثره فى مصير الدعوى، وقصر فى إستظهار القصد الجنائى وهوركن أساسى من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها، فإنه يكون معيباً بما يبطله و يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥ / ٠١ / ١٩٨٦ ص ٨٤

• لما كان الحكم قد استظهر بالادلة السائغة التى استند اليها - وبما لا يمارى الطاعن فى ان له اصله الثابت بالاوراق - ان الطاعن قد تسلم السيارة بصفته وكيلاً عن المجنى عليه العراقى الجنسية للعمل عليها بين العراق والاردن فى نقل البضائع الا انه توجه بها الى مصر وقام بترخيصها باسمه بادارة المرور وامتنع عن ردها لصاحبها دون وجه حق فانه يكون بذلك قد اضافها الى ملكه بنية اختلاسها وحرمان صاحبها منها وهو ما يتوافر به القصد الجنائى فى جريمة خيانة الامانة على النحو الذى يتطلبه القانون. لما كان ذلك، فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض

الطعن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٩٧ ص ١١٢٧

• من المقرر أن التأخير فى رد الشئ أو الإمتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبديد ما لم يكن مقروناً بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه، إذ من المقرر أن القصد الجنائى فى هذه الجريمة لا يتحقق

بمجرد قعود الجانى عن الرد، و إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه و حرمان صاحبه منه، و لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى و لم يرد على دفاع الطاعن - فى شأن عرض المنقولات على المجنى عليها بما يفنده فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه.

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٩ / ٠١ / ١٩٩١ ص ١٩٣

• لما كان القصد الجنائى فى هذه الجريمة - خيانة الأمانة - لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بما له، و إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه و حرمان صاحبه منه، و إذ كان الحكم المطعون فيه فيما أورده - على السياق المتقدم - لم يستظهر الركن الأساسى لهذه الجريمة فى مدونات - و إتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد قيمة الشيكات التى حررت بإسمه إلى المدعى بالحقوق المدنية دليلاً على تحقيق الجريمة التى دانه بها بأركانها القانونية كافة و منها القصد الجنائى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه و الإعادة.

الطعن رقم ١٣٣٢٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٩١ ص ١٢٢٥

• لما كانت جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك، و يتحقق القصد الجنائى فيها بتصرف الحائز فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه و لو كان هذا التصرف يتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده و لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة، بل يكفى أن يكون مستفاداً - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد و بنية حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به، و كان الحكم المطعون فيه لم يخطئ تقدير ذلك كله، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤٥٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٩ ص ١٣٥٧

• حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى

على ما مؤداه أن الطاعن قد تسلّم من المجنى عليه السيارة موضوع الإتهام لبيعها ثم فوجيء بعد ذلك بفقدها. وهذا الذى أوردته الحكم وبنى عليه إدانة الطاعن بجريمة التبيديد لا تتحقق به أركان هذه الجريمة كما هى معرفة به فى القانون ولا يكفى فى بيان توافر القصد الجنائى لدى الطاعن لأن هذا القصد لا يتحقق بمجرد التأخر فى الوفاء أو بتصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه بل يتعين أن يقترن ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه. لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة، وكان الحكم الابتدائى الذى إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من إستظهار ركن القصد الجنائى، فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١١ / ٠٦ / ١٩٨٧ ص ٧٥٩

## القصد الجنائي فى جريمة ترك العمل والتحريض عليه

٠ إن المادة ٢٢٧ع المكررة تخطر على المستخدمين و الأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على إمتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل بكيفية يتعطل معها سير العمل فى تلك المصلحة و تفرض على هؤلاء المستخدمين و الأجراء إذا أرادوا التوقف عن العمل أن يقوموا بإجراءات خاصة فى موعد معين، و ذلك كله حرصاً على المنفعة العامة أن لا تضار بهذا التوقف. فمثلاً عملية حمل البضائع و نقلها و شحن العربات بمحطة السكة الحديدية و تفريغها إذا أعطيت بطريق الإمتياز لمقاول جاء بعمال ليقوموا بها و توقف هؤلاء العمال عن العمل كانوا هم و من حرصهم و اقعين تحت طائلة العقاب بمقتضى المادة ٢٢٧ المكررة. و لا يحميهم من ذلك كونهم تابعين للمقاول و لا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة، إذ هذه المادة إنما وضعت لمثل هذه الصورة و هى صورة تبعية العمال لمصلحة خاصة - كالمقاول مثلاً - حاصلة على إمتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة، و إلا فلو أنهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة السكة الحديدية لأنطبقت عليهم المادة ١٠٨ع المكررة، كما لا يحميهم كونهم يتقاضون أجورهم يومياً، إذ هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف جماعات فى أى وقت بدون إخطار و بكيفية يتعطل معها سير العمل، و لا كونهم لم يقصدوا الإضرار مباشرة بالمصلحة العامة فذلك لا يهم ما داموا قد توقفوا فجأة عن علم و إرادة، و هذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل و قد تعطل.

الطعن رقم ٢١٨١ لسنة ٢ ق جلسة ٢٠ / ٠٦ / ١٩٢٢ ص ٥٩١

٠ لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردى توافر قصد جنائى خاص بل يكفى لتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الجانى و علم منه بجميع أركانها التى تتكون منها قانوناً و إن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة. كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى بعبارة مستقلة بل يكفى أن يستفاد توافر هذا القصد ضمناً من البيانات الواردة فى الحكم.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ٠٣ / ١٩٥٦ ص ٤٣٠

## القصد الجنائي فى جريمة النصب

• إذا عبر الحكم عن القصد الجنائي فى جريمة النصب بعبارة " بقصد النصب " فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع إنتقاد إلا أنه لا يصلح وجهاً للطعن على الحكم ما دام مراد الحكم ظاهراً وهو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه و حرمانه منه.

الطعن رقم ٢٠٦١ لسنة ٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٣٣ ص ٢٠٩

• لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن و تنظيم العلاقة بين المؤجرين و المستأجرين قد نصت على أنه " و يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه " كما نصت المادة ٤٤ من ذات القانون بالمعاقبة على مخالفة هذا الحظر مما مفاده أن هذه الجريمة لا تستلزم قصداً خاصاً بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى و القصد الجنائي العام و هو تعمد الجانى إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه دون إعتداد بما يكون قد دفع الجانى إلى فعله أو الغرض الذى توخاه منه لما كان ذلك، و كانت المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي فى هذه الجريمة، إذ يكفى أن يكون القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم و هو ما تحقق فى واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٠٩ / ١٠ / ١٩٨٠ ص ٨٦٦

• إتهم شخص بأنه إستولى على مبلغ من آخر موهما إياه أنه فى نظير هذا المبلغ سيبيعه قطعة من الأرض. و بعد كتابة عقد البيع و التأشير عليه من قلم المساحة أوهم المتهم المجنى عليه بأنه مستعد للذهاب معه إلى المحكمة للتصديق على التوقيع على عقد البيع بشرط أن يدفع إليه المبلغ أولاً. ثم بعد دفع المبلغ إليه إمتنع عن الذهاب إلى المحكمة. و بعد إثبات هذه الوقائع رأت المحكمة تطبيق المادة ٢٩٣ع على المتهم. لا محل للطعن على هذا الحكم بحجة عدم ذكره سوء القصد لأن سوء القصد مفهوم بالبدهة.

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١ / ٠٤ / ١٩٢٩ ص ٢٦٧

٠ لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجانى فى جريمة النصب على إستقلال ما دام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهراً وهو إقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه و حرمانه منه.

الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣ / ٠١ / ١٩٦٩ ص ٦٩

## القصد الجنائى فى جريمة الفعل الفاضح والاخلال بالآداب العامة

• لا تقوم جريمة الفعل الفاضح العلى على ما يبين من نص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إلا بتوافر أركان ثلاثة - الأول - فعل مادى يחדش فى المرء حياء العين أو الأذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه. - الثانى - العلانية ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجانى فعلاً، بل يكفى أن تكون المشاهدة محتملة. - الثالث - القصد الجنائى، وهو تعمد الجانى إتيان الفعل.

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٥٨ ص ٩١٣

• يكفى قانوناً لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء أن يكون المتهم عالماً بأن فعلته من شأنها أن تחדش الحياء. فمن يدخل دكان حلاق و يبول فى الحوض الموجود به، فيعرض نفسه بغير مقتض للأنظار بحالته المنافية للحياء، يتوافر فى حقه القصد الجنائى فى تلك الجريمة.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٢ ق جلسة ٠٣ / ٠٥ / ١٩٤٣ ص ٢٤٢

• إن القانون لا يتطلب فى جريمة الإخلال بالآداب العامة قصداً خاصاً، بل يكتفى بتوافر القصد العام الذى يتحقق من حيازة المتهم بقصد الإتيان صورياً، وهو عالم بما تنطوى عليه من منافاة للآداب العامة، وهذا العلم مفترض إذا كانت الصور التى ضبطت فى حيازته بذاتها منافية للآداب - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - فلا موجب للتحدث صراحة وإستقلالاً عن ركن العلم لدى الطاعنين، ويكون نعيهما بعدم بيان الحكم ركز العلم فى حقيهما غير سليم.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٩ / ٠٥ / ١٩٨٩ ص ٥٩٠

## القصد الجنائي فى جريمة السرقة

• إذ كان القصد الجنائي فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه و لئن كان تحدث الحكم بالأدانة إستقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحته، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه النية صراحة فى حكمها و أن تورد الدليل على توافرها. لما كان ذلك، و كان مدار دفاع الطاعن على ما سلف بيانه هو إنتفاء نية السرقة لديه، و كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثير من إنتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى البيان الموجب نقضه و الإعادة.

الطعن رقم ٧٨٢٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٠٢ / ١٠ / ١٩٨٦ ص ٦٨١

• من المقرر أن الإختلاس فى جريمة السرقة يتم بإنتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه، و أن التسليم الذى ينتفى به ركن الإختلاس يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصوداً به التخلّى عن الحيازة. و كان ما أورده الحكم المطعون فيه بصدد بيان واقعة السرقة التى دان الطاعن بها لا يبين منه كيف أخذ الطاعن و المتهمان الآخران مبلغ النقود من المجنى عليه و هل كان ذلك نتيجة إنتزاع المبلغ من حيازة المجنى عليه بغير رضاه أو نتيجة تسليم غير مقصود به التخلّى عن الحيازة، أم أن التسليم كان بقصد نقل الحيازة نتيجة إنخداع المجنى عليه فى صفة الطاعن، فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ٠٥ / ٠١ / ١٩٨٣ ص ٦٤

• لما كان ما أثبتته الحكم من تقديم سند الدين المسروق للمدعى بالحق المدنى و إيهامه بصحته و حصوله منه على قيمته نتيجة هذا الخداع كافية لتحقق ركن الإحتيال فى جريمة النصب، و كان لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي فى هذه الجريمة على إستقلال ما دام ما أورده الحكم من وقائع دالاً بذاته على قيامه، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٠ / ٠١ / ١٩٨٣ ص ١٢٦

٠ من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء بنية تملكه. و المفروض أن من يختلس شيئاً فإنما ينتوى تملكه. وقد إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه فى هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن. ولكن إذا كان المتهم قد نازع فى قيام هذا الركن بقوله إنه ما قصد بأخذ البطانية محل دعوى السرقة إلا مجرد الإلتفاح بها إنتقاء للبرد فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائى و تقيم الدليل على توفره، فإذا هى لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ ص ١٨٩

٠ إن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تتصرف إلى العقاب على مجرد إستخراج الرمال دون رخصة بإعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائى الذى هو عنصر أساسى لجريمة السرقة، و يؤكد هذا المعنى ما نص عليه ذلك القانون فى المادة ٢٦ منه من أنه " مع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التى تصدر تنفيذاً له بغرامة من عشرة جنيهاً إلى مائة جنيه، و تحدد مصلحة المناجم مهلة لا تتجاوز شهراً لإزالة المخالفة " و إذن فمتى كانت النيابة قد قدمت المتهم إلى محكمة الجنح بتهمة أنه إستخرج رمالاً و حصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم و المحاجر، و طلبت معاقبته تطبيقاً للمواد ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ و المادة ٣١٨ من قانون العقوبات، فقضت المحكمة بمعاقبة المتهم على هذا الأساس بإعتبار أن مجرد إستخراج الرمال بدون ترخيص يعد فى حكم السرقة من غير أن تمحص دفاع المتهم من إنتقاء القصد الجنائى لديه، و ما دلل به على صحته من تقديمه طلباً للمصلحة للترخيص بإستخراج الرمال و دفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه.

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩ / ٠٢ / ١٩٥٢ ص ٧١٠

٠ إن القصد الجنائى فى السرقة هو قيام العلم عند الجانى، وقت إرتكاب فعلته، بأنه يختلس

المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه. فإذا كان الحكم، مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباعة إلا بقصد الإستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة و القذف فى حقه، قد إعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة إن القصد الجنائى فيها يتحقق بإستيلاء الجانى على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه و لو مؤقتاً، فإنه يكون قد أخطأ. لأن الإستيلاء بقصد الإستعمال المؤقت لا يكفى فى القصد الجنائى، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٤٣ ص ٣١٦

٠ إن قانون الأشياء الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد عدم التبليغ عن العثور على الشئ الفاقد مخالفة لمجرد عدم حصوله فى الوقت المعين. أما إذا كان حبس الشئ بقصد تملكه فإنه يكون إختلاساً لمال الغير معاقباً عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ع.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ١٠ ق جلسة ٠٣ / ٠٦ / ١٩٤٠ ص ٢٢٢

٠ إذا علل المدين إحتفاظه بالسند على رغم إرادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند بل قصد بالإستيلاء عليه تهديد الدائن لحمله على أن يخصم له كذا جنياً، بدعوى أنه غش فى البيع الذى كان من نتيجته تحرير ذلك السند، فإن هذا التعليل لا يخليه من المسئولية الجنائية. لأن طلبه الخصم هو تحكم منه فى الدائن لا يستند إلى أى أساس، وإستبقاؤه السند و مساومته على الحصول على هذا المبلغ الذى لا حق له فيه يعد إختلاساً بنية سلب المال المختلس، و هى النية الواجب توافرها قانوناً فى جريمة السرقة.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤ ق جلسة ٣٠ / ٠٤ / ١٩٣٤ ص ٣١٧

٠ إن جذب قفل باب إحدى الغرف بقوة و التوصل إلى فتحه ثم فتح الباب - ذلك كسر من الخارج، فيجب عده بدءاً فى تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارن هذا الفعل كان يقصد السرقة.

الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ١٣ ق جلسة ٠٨ / ٠٣ / ١٩٤٣ ص ١٩٢

• القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه. وأنه وإن كان تحدث الحكم إستقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن إستعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فإنه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها - أن تعنى بإستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به في القانون، أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المطعون فيه من قرائن على نفي حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تعن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة. ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣ / ٠٦ / ١٩٦٤ ص ٥٠٦

• يتحقق القصد الجنائي في جريمة السرقة بقيام العلم عند الجاني بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩ / ٠٦ / ١٩٦٧ ص ٨٤٦

• من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه. و إذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين بأدلة سائغة مستمدة من أقوالهما ومن أقوال شهود الإثبات وما دلت عليه المعاينة كما عرض لدفاع الطاعنين و

أطرحه فى قوله : " و لا يتأتى عقلاً أو عملاً أن تاجرین يتوجهان ليلاً بسيارة نقل إلى مكان الشراء ليستتران بالظلام و يتقبان الحائط و يفران بالماشية ثم يتعللان بأنهما لم يكونا يعرفان أن الماشية مسروقة الأمر الذى يجعل المحكمة تطمئن إلى كونهما سارقين ضالعين فى ارتكاب الجريمة " و ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ و من ثم فإن النعى على الحكم بقصوره فى التدليل على توافر القصد الجنائى أو الرد على دفاع الطاعنين لا يكون صحيحاً .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٠٢ / ١٩٧٤ ص ١٠٠

• القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى، وقت ارتكابه الفعل، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه، و لا يشترط تحدث الحكم إستقلاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً منه .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٢ / ٠٤ / ١٩٧٤ ص ٤٢٥

• القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير بدون رضاء مالكة بنية إمتلاكه .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤ / ٠٣ / ١٩٧٥ ص ٢٧٤

• لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه، و لما كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى و أدلتها و ما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه، و كان التحدث عن نية السرقة إستقلاً فى الحكم أمراً غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تقييد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما إختلسه إلى ملكه . و كان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جناية الشروع فى السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون و كان إستخلاص نية السرقة من الأفعال التى قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه، و كذا إثبات الإرتباط بين السرقة و الإكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضية بغير معقب ما دام قد إستخلصهما مما ينتجهما، فإن ما يجادل فيه الطاعن لا يكون مقبولاً .

كان ذلك، فإن الحكم إذ إنتهى إلى إدانة الطاعن بجناية الشروع فى السرقة بالإكراه لا يكون قد خالف القانون بما ينحسر عنه دعوى الخطأ فى تطبيقه

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٥ ص ٧٨٦

• إذا تبين أن ملكية الشئ المسروق محل نزاع جدى بين المتهم و المبنى عليه و لم يقيم دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المبنى عليه للشئ المسروق و أن أخذه للشئ إنما كان إختلاساً له و سلباً من مالكه الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه فلا يتحقق القصد الجنائى فى السرقة و لا يمكن العقاب عليها. بل تبقى المسألة نزاعاً مدنياً محضاً يظفر فيه من يكون دليله مقبولاً بمقتضى قواعد القانون المدنى.

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٠٢ / ١٩٢٩ ص ١٩٧

• القصد الجنائى فى جريمة السرقة ينحصر فى قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الجريمة أنه يختلس المنقول الممول للغير رغم إرادة مالكه بنية أن يمتلكه هو لنفسه.

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٢٩ ص ٣٥٠

• من المقرر أنه يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر الإختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة - كما أن التحدث عن القصد الجنائى صراحة وإستقلالاً فى الحكم أمر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعله إضافة ما إختلسه للملكه.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ ص ١٠٢٥

• من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكه بنية تملكه.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٨١ ص ٧٧٥

• من المقرر أن القصد الجنائي فى جريمة السرقة لا يتحقق إذا تبين أن ملكية الشئ المسروق محل نزاع جدى بين المتهم و المبنى عليه و لم يقيم دليل على أن لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المبنى عليه للشئ المسروق و أن أخذه للشئ إنما كان إختلاصاً و سلباً من مالكه الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه إذ تبقى المسألة نزاعاً مديناً محضاً يظفر فيه من يكون دليله مقبولاً لا بمقتضى القانون المدنى.

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٧ / ٠١ / ١٩٨٥ ص ١٥٤

• من المقرر أن القصد الجنائي فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه، و كان ما ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى و أدلتها و ما رد به على دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه، و كان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جنائية السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون، و كان إستخلاص نية السرقة من الأفعال التى قارفها الطاعن على النحو السالف بيانه و كذا الإرتباط بين السرقة و الإكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام إستخلصها مما ينتجها فإن ما يجادل به الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولاً

الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٨٥ ص ١٠٥٥

• لما كان من المقرر أن القصد الجنائي فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه، فإن ما يثيره الطاعن من إنتفاء نية السرقة لديه مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع فى السرقة - بطروفيها المشددة - و توافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحدته صراحة عن نية السرقة.

الطعن رقم ١٤٥٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٠١ / ١٩٩٠ ص ١٠٧

• القصد الجنائي فى جريمة السرقة هو قيام المسلم عند الجانى وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه و لا يشترط تحدث الحكم

إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون مستفاداً منه.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٠٨ / ٠٥ / ١٩٧٧ ص ٥٤٧

• من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم لدى الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى وادلتها بكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين من الأول حتى السادس وكان ما أورده الحكم فى مدوناته تتوافر به جناية السرقة باكراه بكافة اركانها كما هى معرفة به فى القانون وكان استخلاص نية السرقة من الافعال التى قارفها الطاعنون وكذا الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام استخلصها بما ينتجها.

الطعن رقم ٥٢٤٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩ / ٠٤ / ١٩٩٤ ص ٥٤١

• من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازماً لصحة الحكم بالأدانه فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة أو كان المتهم يحاول نفي قيامها لديه إلا أن التحدث عنها استقلالاً فى الحكم أمر غير لازماً ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تقييد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافته ما اختلسه إلى ملكه، وإذ كان يبين من الأطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الدلة عليها خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائى لدى الطاعنين بأدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود بما مؤداه أن الطاعنين قد استدرجا المجنى عليه بسيارته - ركوب عامة - من ليبيا إلى السنبلوين لقاء أجره اتفقوا عليها ولدى عودتهم وفى الطريق العام قام الأول بالقاء مادة كاوية " ماء نار " على وجه المجنى عليه فشلا بذلك حركته وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة السيارة حيث توجه بها الطاعن الثانى إلى الشاهد الثانى لا عادة طلائها ثم أورد مؤدى التقرير الطبى بما يؤيد أقوال شهود الاثبات، وإذ كان ما ساقه الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً فى الدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين، فإن النعى على الحكم بالقصور فى الرد على دفعهما فى هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

الطعن رقم ١٢٧٥٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٠٢ / ٠٦ / ١٩٩٤ ص ٦٩٦

• من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لديه وكان التحدث عن نية السرقة إستقلالاً في الحكم أمراً غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما إختلسه إلى ملكه. وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية الشروع في السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون، وكان إستخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعن، وكذا إثبات الارتباط بين السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد إستخلصها مما ينتجها حسبما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٩٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٢ / ٠٤ / ١٩٩٥ ص ٧١٩

• من المقرر أنه لا يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الإختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية إمتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفاداً منه

الطعن رقم ٥٣٣١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢ / ٠٥ / ١٩٩١ ص ٧٨٦

• لما كان من المقرر أن المادة ٤٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أن " إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه، أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً " فقد جاءت بحكم عام شامل للجرائم كلها، فمتى ثبت وقوع جريمة السرقة بالإكراه و ثبت إشتراك المتهم في ارتكابها بإحدى طرق الإشتراك، و توافرت سائر أركان الجريمة المذكورة في حقه وجبت معاقبته ولو كان الفاعلان الأصليان غير معاقبين ما دام عدم عقابهما راجعاً إلى سبب خاص بهما.

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٤ ص ٦٨٥

• لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في الجريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه. وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين وتتوافر به جنابة السرقة بإكراه بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون. فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧٠٣١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٠٧ / ٠٣ / ١٩٩٦ ص ٣٢٧

• لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير رضا مالكة بنية تملكه، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً في الحكم أمراً غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه. وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جنابة الشروع في السرقة التي دان الطاعنين بها بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون، وكان استخلاص نية السرقة - من الأفعال التي قارفها الطاعنان - هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه فإن ما يجادل فيه الطاعنان لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٢٧١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣ / ٠٥ / ١٩٩٦ ص ٦٨٨

• إن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه.

الطعن رقم ٢٨٣٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٠٦ / ٠٢ / ١٩٩٤ ص ٢٢١

## القصد الجنائي فى جريمة الحصول على مال بالتهديد

• يكفى لتوافر ركن القصد الجنائي فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجانى، وهو يقارف فعلته، عالماً بأنه يغتصب مالاً لا حق له فيه. ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التى دفعت الجانى إلى ارتكاب الجريمة. فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها إلا لمجرد الرغبة فى الإنتقام و الثأر لنفسه للإهانة التى لحقت من المجنى عليه.

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٤١ ص ٦٠١

• إن أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود هى : " ١ " الحصول على مبلغ من النقود أو أى شئ آخر، و " ٢ " أن يكون هذا الحصول بغير حق، و " ٣ " أن يكون التهديد هو الوسيلة إليه. وهذه الجريمة هى من جرائم القصد. و يكفى لتوافر ركن القصد الجنائي فيها أن يكون الجانى عند ارتكاب الفعل عالماً أنه مقبل على إغتصاب مال أو متاع لا حق له فيه. وبما أن التهديد ركن من أركانها المادية، فإذا حصل هذا التهديد للغرض المتقدم و المتهم مضطلع بنية الإجرام لكن حال دون وصوله إلى مبتغاه أمر خارج عن إرادته فهناك يكون فعله شروعا قانونياً معاقباً عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ع. فإذا رفض طبيب الترخيص فى دفن جثة متوفى قبل تشريحها إلا إذا حصل على نقود و هو يعلم أنه لا حق له فيها، و هدد بتشريح الجثة إن لم تدفع له النقود، و خاب أثر فعله لسبب خارج عن إرادته، فإن فعله هذا لا يعتبر شروعا فى ارتشاء بل يعتبر شروعا فى الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود، و تنطبق عليه المادة ٢٨٣ فقرة ثانية عقوبات. ولو أن فيه ما قد يؤذن بأنه من قبيل الشروع فى النصب على إعتبار أن الترخيص بالدفن بلا تشريح ليس فى يده بل هو برأى النيابة إلا أنه متى لوحظ أن الواقع هو أن للطبيب دخلاً عظيماً فى تصرف النيابة من جهة الأمر بالتشريح و عدمه يعلم أن الواقعة فى مثل هذه الصورة أقرب إلى الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٨٣ منها إلى جريمة النصب.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٠٣ / ٠١ / ١٩٢٩ ص ٩٧

• القصد الجنائي فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها فى الفقرة

الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجانى على ارتكاب الفعل عالماً بأنه يغتصب مالاً لا حق له فيه قانوناً و متوخياً فى ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد الذى طلب منه. و إذن فإذا كان الواضح مما أورده الحكم أن المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتحلى به المجنى عليها من المصوغات عوضاً عن تلك التى قالوا بسرقتها من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة، و ذلك بدافع الطمع و الشره فى الحصول على مال لا حق لهم فيه قانوناً و أنهم أساءوا إستعمال الوسيلة فى التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال فإن هذا الذى أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائى.

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ ص ١٣٢٧

• القصد الجنائى فى جريمة التهديد يتحقق متى كان الجانى مدركاً وقت مقارفته الجريمة أن أقواله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه و قد تكرهه فى صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بغض النظر عما إذا كان الجانى قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً و من غير حاجة إلى معرفة الأثر الفعلى الذى أحدثته التهديد فى نفس المجنى عليه ، ولا يلزم التحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التهديد بل يكفى أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم و ظروف الواقعة كما أوردها.

الطعن رقم ٢٠١٤ - لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٠٣ / ١٩٥٦

• القصد الجنائى فى جريمة التهديد هو أن يكون الجانى مدركاً وقت مقارفته الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه و قد يكرهه - فى صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر - على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به. و لا عبرة بالبواعث إذ لا شأن لها ألبتة بالقصد الجنائى الخاص بالجريمة. فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هى أنه هدد المجنى عليه كتابة بإرتكاب جريمة معاقب عليها بالقتل تهديداً مصحوباً بطلب نقود فالقصد الجنائى فيها هو أن يقوم بذهن المتهم وقت تحريره الكتاب أن فعلته هذه قد يترتب عليها أن يؤدى المجنى عليه الطلب راغماً.

الطعن رقم ١٧١٦ - لسنة ٤٧ق - تاريخ الجلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٠

obeyikandi.com

## القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد

• إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم أشعل النار في لفافه وضعها بإحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب، فتكيف هذه الواقعة أنها وضع النار عمداً بالواسطة، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات. وإذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه إلى الشيء المراد إحراقه وأن تصل بالنار بالفعل إلى هذا الشيء، فإنه إذا لم يتوفر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل. وإذا توافر ولكن لم تصل النار، فإن الواقعة لا تكون جنائية تامة، وإنما تكون شروعاً فقط، بحيث إذا عدل المتهم بإرادته فلا تصح معاقبته. وإذا كان تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقباً عليها.

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ ص ٧٥٩

• متى كان الظاهر من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن المتهم الأول تعمد وضع النار في المخزن المملوك للشركة المجنى عليها - بأن أشعل قطعة من القماش ووضعها داخل ذلك المخزن، فإنه يكون مسؤولاً جنائياً وفقاً للمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات مهما يكون من قصده الأول في وضع النار عمداً، هذا فضلاً عن وجوب مؤاخذته بقصده الإحتمالي ومساءلته عن كافة النتائج الإحتمالية الناشئة عن فعله.

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٠٥ / ٠٢ / ١٩٦٨ ص ١٧٦

• إن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به، فمتى ثبت للقاضى أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة. و العمد هنا معناه توجه الإرادة إختياراً إلى وضع النار، أي كان الباعث عليه، أي سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر، كما لحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها. على أنه مهما يكن قصده الإحتمالي ومسئول عن كافة النتائج الإحتمالية الناشئة عن فعله، لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها.

الطعن رقم ٩ لسنة ٥ ق جلسة ٢١ / ٠١ / ١٩٣٥ ص ٤١٣

• القصد الجنائي فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ عقوبات يتحقق بمجرد وضع الجانى للنار عمداً فى المكان المسكون أو المعد للسكنى أو فى أحد ملحقاته المتصلة به. فمتى ثبت للقاضى أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة. و العمد هنا معناه مجرد توجه الإرادة إختياراً إلى وضع النار فى المكان، أياً كانت نتيجة أو الباعث عليه، أى سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار فى المكان وسيلة لتحقيق أى قصد آخر. على أنه إذا صح أن رجلاً يريد إعدام منقول له فيحتاط لذلك و يتخذ له من طرق الوقاية ما يقضى به العقل، كأن يحرق خرقة أو متاعاً بالياً فى دكانه أو فى منزله محتاطاً لذلك الإحتياط الواجب - إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقاً أو قد يعاقب عليه على إعتبار أنه جنحة إحراق بالإهمال فيما لو امتدت نتائج الفعل و أحدثت حريقاً فى بنية الدكان، إلا أنه إذا كان الثابت هو أن الجانى وضع النار لإحراق المنقول و هو موقن أن النار لا بد متصلة بباقى البناء، فأيقانه هذا هو دليل الإختيار الذى ينحصر فيه معنى العمد فى جناية الحريق، و به يتحقق القصد الجنائي فيها.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٣٣ ص ٢١٧

• القصد الجنائي فى جريمة الإحراق يتحقق بمجرد تعمد وضع النار فى الأشياء لإتلافها. و لا يلتفت إلى القول بأن القصد من الإحراق كان تنظيف المكان و لم يكن الإضرار بمالك الأشياء لأن هذا إحلال للبائع محل القصد الجنائي و البواعث لا إعتداد بها.

الطعن رقم ٦ لسنة ١ ق جلسة ٢١ / ٠٥ / ١٩٣١ ص ٣٢٧

• القصد الجنائي فى جريمة الحريق العمد المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يتحقق متى وضع الجانى النار فى شئ من الأشياء المذكورة بهذه المادة و كان عالماً بأن هذا الشئ مملوك لغيره - بقطع النظر عما يكون لديه من باعث - إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة.

الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٠٥ / ٠٢ / ١٩٦٨ ص ١٧٦

٠ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات و التي دين الطاعن بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكن أو في أحد ملحقاته المتصلة به فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة و لما كان الحكم المطعون قد أثبت في حق الطاعنين أنهما - و آخر محكوم عليه - وضعاً النار عمداً في كومة من القش ملاصقة لمنزل المجنى عليها المسكون و ذلك بأن سكبا فوقها مادة الكيروسين ثم أشعلا فيها النار موقتين بأن النار لايد متصلة بمنزل المجنى عليها إنتقاماً منها لنزاع بينها و بينهم و دانهما بالمادة ٢٥٢/١ عقوبات فإن النعى على الحكم بعدم إستظهار القصد الجنائي يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩ / ٠٦ / ١٩٨٠ ص ٨٠٤

٠ لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات والتي نشأ عنها موت المجنى عليها - التي دين بها الطاعن - يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به، فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة، و لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه وضع النار عمداً في منزل خصومه في المشاجرة مما أدى إلى اشتعال وموت المجنى عليها ودانته بالمادتين ٢٥٢ / ١ ، ٢٥٧ من قانون العقوبات، فإن، النعى على الحكم بعدم استظهار القصد الجنائي يكون غير سديد .

الطعن رقم ١٥١٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٠٩ / ٠٧ / ١٩٩٦ ص ٧٨٥

٠ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به، فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق أحكام تلك المادة، و إذ كان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم

قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب  
وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه قذف بموقد غاز مشتعل ردهة لمسكن مردداً  
عزمه على إحراقه و من فيه إنتقاماً من أسرته فإنسكب البترول على الأرض وإشتعلت النار، فإن  
فى ذلك ما يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن ويكون منعا بتخلف الركن  
المعنوى فى الجريمة غير صائب.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ٠١ / ١١ / ١٩٨٣ ص ٨٩٦

• القصد الجنائى فى جريمة الإحراق يتحقق متى تعمد الجانى وضع النار فى الشئ و كان  
عالمًا أن هذا الشئ مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث، إذ لا تؤثر البواعث  
على قيام الجريمة.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٠١ / ٠١ / ١٩٥٢ ص ٣٦٢

## القصد الجنائي في جريمة التعذيب

• القصد الجنائي المتطلب في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم العمومي إلى تعذيب متهم لحمله على الإقرار بأي كان الباعث له على ذلك، و كان توافر هذا القصد مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع و التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائغاً مستمداً من أوراق الدعوى.

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٨٠ ص ٩٧٩

## القصد الجنائي في جريمة التجمهر

• إن قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن أن يستفاد منه أن يكون التجمهر موجهاً لشخصية الحكومة لمقاومتها أو للاحتجاج على أعمالها بصفة عامة أو للإخلال بالأمن، أو أن يكون من شأنها قلبها، بل إن المادة الأولى منه تنطبق على المتجمهرين كلما لم يذعنوا للأمر الصادر لهم بالتفرق من رجال السلطة على أساس ما يرونه من أن التجمهر من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر. وذلك حتى إذا لم يكن لدى المتجمهرين أي قصد إجرامي. كما أن المادة الثانية تعاقب على التجمهر الذي يحصل لأى غرض غير مشروع مما نص عليها فيها من إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح، أو إستعمال القوة و التهديد في التأثير على السلطات في أعمالها، أو حرمان شخص من حرية العمل. فهذا القانون يعاقب على التجمهر إطلاقاً و لو لم يكن موجهاً ضد الحكومة. فيدخل تحت طائلة التجمهر الذي يحصل لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موظفيها. و بناء على ذلك فإذا كان الثابت بالحكم أن المتجمهرين لم ينصاعوا للأمر الصادر لهم من حكامدار المديرية بالتفرق، و أن نيتهم كانت مبيتة على تعطيل تنفيذ الأمر الصادر من تفتيش الرى بإيقاف طلمية و ابور الرى المملوك لأحدهم، و أنهم في سبيل تنفيذ هذا الغرض إستعملوا القوة و العنف مع مهندس الرى ليحولوا بينه و بين الوصول إلى الوابور للقيام بالمهمة التي كان مكلفاً بها، فإن معاقبتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ١٠ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٠ ص ٢٧٤

• لا يجب للعقاب على التجمهر أن يكون حصوله في طريق أو محل عام و إنما يجب فقط أن يكون على مرأى من الناس و لو لم يكن في ذات الطريق أو المحل العام. فإذا حصل التجمهر في حقل على مقربة من الطرق العمومية معرضاً لأنظار المارة فقد حق العقاب على المتجمهرين. و القول بأنه يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنياً إن صح الأخذ به في تخصيص النص الذي جاء في القانون عاماً مطلقاً و على غرار القوانين الأجنبية التي أخذ عنها و التي لا تعرف هذا القيد فلا يمكن أن يكون القائل به قصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام، و إنما القصد أن يحصل التجمع في أى مكان يمكن الناس أن يروا المتجمعين فيه

فينزعجوا، أو يمكن العامة بمجرد مشيئتهم أن ينضموا إليهم فيزداد خطره على السلم العام، إذ الشخص في زمرة المتجمهرين، يختلف عنه خارج التجمهر، من حيث إستهتاره بالمسئولية و إنقياده إلى أهواء الغير. أما القول بغير ذلك فإنه يؤدي إلى تعطيل حكم القانون، إذ بناء عليه يكفى للإفلات من العقاب أن يعمل المتجهورن على أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام و لو على قيد شبر منه، وهذا لا يمكن قبوله لا في العقل ولا في القانون.

الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٣ ق جلسة ٠٧ / ٠٦ / ١٩٤٣ ص ٢٨١

٠ إن الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر قد نصت على أنه " إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائياً بصفتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور ". فيجب لأخذ المشتركين في التجمهر بهذه المادة، فضلاً عن ثبوت علمهم بالغرض المنوع و وقوع الجريمة أثناء إشتراكهم في التجمهر، أن يثبت أن وقوعها كان بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر، فإن كانت وقعت تنفيذاً لقصد آخر سواء أكان بيته مقارفاً أم كان قد نبت عند أحد المتجمهرين فجأة فلا يسأل عنها باقي المشتركين في التجمهر، كما لا يسألون عنها إذا ارتكبها مقارفاً بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر في رأيه متى تبين أن الإلتجاء إليها لتنفيذ ذلك الغرض كان بعيداً عن المألوف الذي يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تصح لذلك محاسبتهم عليه بإعتباره من النتائج المحتملة من الإشتراك في تجمهر محظور عن إرادة و علم بغرضه. فإذا كان الحكم قد أثبت أن الإحتشاد كان أول أمره مظاهرة سارت مناسبة معينة " يوم الإضراب من أجل عرب فلسطين " فتصدى لها البوليس بالتفريق و المطاردة فتخلفت عنها شرادم أفلتت من المطاردة و سارت في جهات مختلفة و قام أفراد من بعض الشرادم بإتلاف المحلات أو إختلاس ما فيها فلا تكون هذه الواقعة محلاً لتطبيق المادة ٣ من قانون التجمهر، إذ لا يمكن ربط هذه الشرادم المتفرقة بتلك المظاهرة و لا ربط ما وقع من حوادث الإتلاف و السرقة بالغرض الذي قامت من أجله قبل تفريقها أو تشتيتها. و لا يكفى لمحاسبة المتهم عن النهب أن يثبت أنه ارتكب إتلافاً في أعقاب المظاهرة ما دام لم يثبت أنه

كان ضمن شردمة معينة من تلك الشراذم التى إتخذت الإجرام السافر غرضاً لها و أن ما حصل من الإتلاف و السرقة كان بقصد تنفيذ هذا الغرض الإجرامى.

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ١٦ ق جلسة ٠٢ / ١٢ / ١٩٤٦ ص ٢٢٩

• إذا قدم متهمون إلى المحكمة بتهمة الإشتراك فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بقصد إرتكاب جرائم و بتهمة الشروع فى القتل فأدانتهم المحكمة فى هذه الجرائم جميعاً و طبقت عليهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين هذه الجرائم من إرتباط و أوقعت عليهم عقوبة الشروع فى القتل فلا جدوى لهم من النعى على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر.

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٥١ ص ١٠٥

• مسئولية الجريمة التى تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائياً إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت إرتكابها.

الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٠٣ / ٠٣ / ١٩٥٨ ص ٢٠٩

• متى كانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم الثمانية الأول إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأى غرض غير مشروع و علته بأدلة سائغة، فلا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة فى معتقدها.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ٠٥ / ١٩٧٢ ص ٧٢٤

• متى كانت المادتان الثانية و الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانوناً فى أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل و أن يكون الغرض منه إرتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو الواجبات أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل بإستعمال القوة أو التهديد بإستعمالها و أن مناط العقاب على التجمهر و شرط تضامن المتجمهرين فى المسئولية عن الجرائم التى تقع تنفيذاً للغرض منه هو

ثبوت علمهم بهذا الغرض، و كان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية و الثالثة من القانون سالف البيان إتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض و أن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم و ظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور و أن تكون الجرائم التي إرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة و لم تكن جرائم إستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعى للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر. لما كان ما تقدم، و كان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافر تلك العناصر الجوهرية السالف بيانها فى حق الطاعنين - و آخرين - و كان ما أورده الحكم فى مجموعة ينبئ بجلاء عن ثبوتها فى حقهما و كانت دلالة ما إستظهره الحكم فى مدوناته على نحو ما سلف كافية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به فى القانون و على ثبوتها فى حق الطاعنين و إذ ما كانت جنائية السرقة بإكراه التي دانها الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد إعمالاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة و حال التجمهر و لم يستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه و كان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر و لم تقع تنفيذاً لقصد سواه و لم يكن الإلتجاء إليها بعيداً عن المألوف الذى يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين فى التجمهر قد توقعوه بحيث تسوغ محاسبتهم عليه بإعتباره من النتائج المحتملة من الإشتراك فى تجمهر محظور عن إرادة و علم بغرضه و كان لا تشريب على الحكم إن هوربط جنائية السرقة بإكراه تلك بالغرض الذى قام من أجله هذا الحشد و إجتمع أفراده متجمهرين لتنفيذ مقتضاه. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون و ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد إنما ينحل إلى منازعة موضوعية فى العناصر السائغة التي إشتقت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى و يرتد فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى تقديرها للأدلة المقبولة التي أوردها و فى مبلغ إطمئنانها إليها و هو ما لا يجوز مصادرة المحكمة فى عقيدتها بشأنه و لا الخوض فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٠٩ / ٠٤ / ١٩٨٠ ص ٤٨٧

## القصد الجنائي فى جريمة الامتناع عن توصيل راكب

• لما كانت الجريمة التى دين بها الطاعن المؤثمة بالمادتين ٧٠ و ٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا تتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يقوم على العلم والأرادة المنصرفين إلى أركان الجريمة، وكان من المقرر أن تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالواقع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب. ولما كان ما أثبتته الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن قد إمتنع عن توصيل الشاهد بسيارته الأجرة كافياً لإستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعن فى الجريمة التى دانه فيها "الإمتناع عن توصيل المواطنين بسيارته الأجرة" و سائغاً فى التدليل على توافره فى حقه، و من ثم فإن المجادلة فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة.

الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥١ ق جلسة ٠٦ / ٠٣ / ١٩٨٢ ص ٢٩٥

## القصد الجنائي فى جريمة الاقراض بربا فاحش

• تتطلب جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش - كما هى معرفة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات - حصول الإعتياد على الإقراض بفاحش الربا، وهو وصف يقوم بنفس المقرض ويدل عليه تعدد القروض المستقلة و لو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشتركة فى كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التى يجوز قانوناً الإتفاق عليها و ما يلابس الفعل المادى المستفاد من تعدد الإقراض من قصد جنائى لا يحتاج فى تقريره إلى بيان وهو العلم بماهية الفعل المخالف للقانون.

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ٠٥ / ١٩٦٨ ص ٥٧٣

• إذا كانت الواقعة التى إعتبرها الحكم إقراضاً بالربا الفاحش هى أن المتهم قد إستأجر بمقتضى عقد من المقرض فدانين بمبلغ ١٤ جنيهاً ثم أجرهما بدوره إلى ابن المقرض بمبلغ ١٩ جنيهاً. و ذلك لما إستظهرته المحكمة من أن قصد العاقدين إنما كان فى الواقع الإقراض بفوائد تتجاوز الحد القانونى، لا الإستئجار و التأجير، فلا يجوز التمسك بعبارات العقدين المذكورين و المناقشة فى صحة التفسير الذى ذهبت إليه المحكمة ما دام مبنياً على ما يسوغه.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٨ ق جلسة ١١ / ٠٤ / ١٩٢٨ ص ٢٠٥

## القصد الجنائي فى جريمة الاضرار بالحيوان

• القصد الجنائي فى الجرائم العمدية يقتضى تعمد إقتراف الفعل المادى، و يقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل. و إذ كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان خلال شجار يقصد ضرب إنسان و فى سبيل تحقيق قصده حاد فعله و أصاب ماشية لغيره، فلم تتحقق النتيجة التى قصدها أولاً بالذات، و إنما تحققت نتيجة أخرى لم يقصدها البتة، و من ثم يكون غير قائم - فى صورة الواقعة - القصد الجنائي المتطلب فى كل من الجريمتين العمديتين - الإضرار ضرراً كبيراً بماشية بدون مقتض و إستعمال القسوة مع الحيوانات - المؤثمة أو لاهما طبقاً للفقرة أولاً من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات، و الأخرى بالمادتين ١١٩، ١٤٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و بالفقرة "ب" من المادة الأولى من قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التى يسرى عليها حظر إستعمال القسوة مع الحيوانات "حبس أو تقبيد الحيوان أو تعذيبه بغير موجب". لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد عرض لوصف المخالفة وفق الفقرة ثانياً من المادة ٣٨٩ من قانون العقوبات - التسبب فى جرح بهيمة للغير بعدم التبصر أو الإهمال أو عدم الإلتفات أو عدم مراعاة اللوائح بقوله " كما أن الواقعة المادية محل الإتهام لا ينطبق فى شأنها أيضاً حكم المادة ٣٨٩ و التى تعاقب كل من تسبب فى موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره أو بإهماله أو عدم إلتفاته أو عدم مراعاته للوائح أى أنها تتحدث عن جرح الحيوان نتيجة للخطأ، و هو الأمر الغير متوافر فى هذه الدعوى إذ أن المتهم - المطعون ضده - كانت لديه نية الإيذاء - و من ثم فلا محل للقول بتعديل وصف التهمة ". و من ثم فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون حجه عن بحث ركن الخطأ فى تهمة المخالفة سالفة الذكر.

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٠٥ / ٠١ / ١٩٧٥ ص ٥

## القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدي بالمال العام

• ومن المقرر أن جناية الاضرار العمدي المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات لا يتحقق القصد الجنائي فيها الا باتجاه إرادة الجاني إلى الاضرار بالمال أو المصلحة المعهودة إلى الموظف.

الطعن رقم ١١٦٠٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٠١ / ١٢ / ١٩٩٧ ص ١٣١٨

## القصد الجنائي في جريمة الاتلاف

• ليس لجريمة الإتلاف قصد جنائي خاص بل هي تتحقق بمجرد تعمد الإتلاف.

الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٣ ق جلسة ٢٧ / ٠٢ / ١٩٣٣ ص ١٤٠

• إن الفعل المادى المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ ع يدخل ضمن الأفعال التى تعاقب عليها المادة ٣٦١، و التمييز بين الجريمتين يقوم على أساسين: هما القصد الجنائي، و مقدار الإتلاف أو التخريب الذى أحدثه الجانى. فالمخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٩ يشترط فيها أن يقع فعلها عمداً، فهى إذن و الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦١ سواء من هذه الناحية. غير أنه يشترط في المادة ٣٦١ فوق ذلك أن ترتكب بقصد الإساءة، و هذا هو أحد الفروق التى تميز بين الجريمتين، ثم إنه يكفى لتطبيق المادة ٣٨٩ أن يكون الإتلاف حادثاً فردياً بسيطاً فى حين أن المادة ٣٦١ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المتلفة أو المخربة كبيراً. و هذا هو المستفاد من المذكرة الإيضاحية التى وضعت عند تعديل المادة ٣١٦ ع القديمة.

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٤٤ ص ٥١٣

• القصد الجنائي فى جرائم التخريب و الإتلاف العمدية، سواء ما إعتبره القانون منها جنايات كتخريب مبانى الحكومة " المادة ٩٠ " و إتلاف الخطوط التلغرافية " المادة ١٦٥ " و تعطيل وسائل النقل العامة " المادة ١٦٧ " و إحداث الفرق " المادة ٣٥٩ " و إتلاف البضائع و الأمتعة بالقوة الإجبارية " المادة ٣٦٦ "، و ما إعتبره جنحاً كإتلاف المبانى و الآثار المعدة للنفع العام و الزينة و تخريبها " المادة ١٦٢ " و تخريب آلات الزراعة و زرائب المواشى " المادة ٣٥٤ " و قتل الحيوان و سمه و إيذائه " المادتان ٣٥٥ و ٣٥٧ " و إتلاف المحيطات و الحدود " المادة ٣٥٨ " و هدم العلامات المساحية أو إتلافها " المادة ٣٦٢ " و إتلاف الدفاتر و المضابط و السجلات العامة أو الخاصة " المادة ٣٦٥ " و إتلاف المزروعات و الأشجار " المادة ٣٦٧ " - القصد الجنائي فى عموم هذه الجرائم ينحصر فى تعمد ارتكاب الفعل الجنائي المنهى عنه بأركانه التى حددها القانون، و يتلخص فى إتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الإتلاف أو التخريب أو التعطيل أو الإغراق

وعلمه بأنه يحدثه بغير حق. وعبارة " بقصد الإساءة " التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الإلتلاف العمدية الذي تقدم بيانه، لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل وذكر لمفهوم، إذ نية الإضرار تتوفر قانوناً لدى المتهم كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره. وهذا هو دائماً حال مرتكب جرائم التخريب و الإلتلاف العمدية، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد و بغير حق يضر بهذا الغير و يسئ إليه قصداً و عمداً فقصد الإساءة قائم به بهذا. و لم يشترط القانون أن تكون هذه الإساءة مصحوبة أو غير مصحوبة بمقصود آخر قريب أو بعيد كجلب منفعة بغير حق أو إرضاء مطمع، سيما و أن الإساءة ليست من المقاصد بقدر ما هي وسيلة من الوسائل تستخدم لتحقيق أغراض و مقاصد مادية لمن لا يتورعون عن تحقيق غاياتهم و مقاصدهم بإيذاء الخلق في النفس أو المال. فمن يتعمد التوسل بفعل مسئ ضار بالغير مع علمه أنه لا حق له فيه - كما هو الشأن فيمن يتعمد التخريب و الإلتلاف - يصدق عليه وصف مرتكب الإساءة كما يصدق على فعله أنه حصل للإساءة. و لا يهم بعد هذا أن يكون قد رمى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة لنفسه أو لسواه، لأن هذا كله من قبيل البواعث و الدوافع التي لا شأن لها بالقصد الجنائي. و هكذا يتطابق في جرائم التخريب و التعيب و الإلتلاف العمد و قصد الإساءة بحكم أن تعمد مقارفة الفعل الضار بأركانها يتضمن حتماً نية الإضرار. و لعل هذا هو ما حدا واضع القانون على استعمال كلمة " عمداً " في المادة ٢٥٩ في مقابل اللفظ الفرنسي " mechatment " الذي إستعمله في المادة ٣٦١ عند تباينه جنائية إحداث الغرق. و حمل عبارة " بقصد الإساءة " على المعنى الذي تتطابق فيه مع العمد لا يخشى منه أن يقوم عليه التعارض بين حكم المادة ٣٦١ ع و حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٨٩ الواردة في باب المخالفات، لأن هذه الفقرة ليست إلا نصاً إحتياطياً وضع على غرار الفقرة الأولى من المادة ٤٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي إبتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور الإلتلاف من العقوبة عملاً بنصوص القانون الأخرى المتعلقة بالتخريب و التعيب و الإلتلاف، فلا إنطباق لهذه المادة حينما ينطبق نص آخر من نصوص القانون الخاصة بالتخريب و الإلتلاف.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٤٦ ص ٢٠٦

• إن القصد الجنائي في جرائم التخريب و الإلتلاف العمدية، سواء ما إعتبره القانون منها جنائيات، و ما إعتبره جنحاً، كالجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات ينحصر في ارتكاب الفعل المنهى عنه بأركانه التي حددها القانون، مع إتجاه إرادة الفاعل إلى إحداث الإلتلاف أو التخريب، و علمه بأنه يحدثه بغير حق، و عبارة " بقصد الإساءة " التي ذكرت في المادة ٣٦١ لم تأت في الواقع بزيادة على معنى القصد الجنائي المطلوب في جرائم الإلتلاف العمدية الذي تقدم بيانه، إذ نية الإضرار تتوفر قانوناً لدى المتهم متى كان يعلم أن عمله يضر أو يمكن أن يضر بغيره، فمن يتلف مالا لغيره عن قصد و بغير حق، يضر بهذا الغير، و يسئ إليه قصداً و عمداً. و إذن فمتى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن، و من كانوا معه، أنهم كانوا يقذفون عربة السكة الحديدية بالحجارة و أن الطاعن كان يحمل في يده زقلة و يحطم زجاجها، فأحدثوا بالعربة الإلتلاف الذي أثبتته المعاينة، و الذي ترتب عليه ضرر مالي يزيد على عشرة جنيهاً، و دانهم من أجل ذلك بجريمة التخريب بقصد الإساءة تطبيقاً للمادة ٣٦١ من قانون العقوبات، فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٥ / ٠٥ / ١٩٥٢ ص ٨٧٦

• إذا كان ما أورده الحكم من إهدار المتهم لإشارة المستشار القانوني للمؤسسة على مشروع العقد و من إعتراض بعض موظفي الشركة على إبرامه، دليلاً على قيام القصد الجنائي لدى المتهم، لا يسوغ به التدليل على توافر قصد الإضرار لديه، بمعنى إنصراف نيته إلى إلحاق الضرر بالشركة التي يعمل بها، ذلك أن دفاع قد بنى على أن إبرام مثل هذا العقد إنما يدخل في إطلاقات سلطته التقديرية بإعتباره القائم على إدارة الشركة محل مجلس إدارتها و المسئول عن تحقيق سياستها، و أنه غير مقيد بأراء مرءوسيه، و أنه فضلاً عن ذلك فقد حرص من جانبه على الحصول على موافقة رئيس المؤسسة و الوزير المختص على إبرام الصفقة، فإن هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً، كان على محكمة الموضوع أن تمحص عناصره و تستظهر مدى جديته و أن ترد عليه بما دفعه، إن رأت الإلتفات عنه لإختلاط ما هو مسند إلى المتهم بعناصر جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً " ب " ، أما وقد أمسكت

المحكمة عن ذلك، فإن ذلك مما يصم حكمها بالقصور.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ ص ١١٥٧

• جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب و علمه بأنه يحدثه بغير حق. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائغاً على إنتفاء علم المطعون ضده < المتهم > بأنه كان غير محق فيما أحدثه بباب الحظيرة مما أسبغت النيابة العامة عليه وصف الإتلاف، بل خلص إلى أنه كان يوقن بأن ما أحدثه من ذلك يدخل في نطاق حقه في مباشرة الإنتفاع بالحدية على الوجه المعتاد، و ساق الحكم على ذلك أدلة لا تجعد الطاعنة سلامة مأخذها من الأوراق، و كان ما أورده الحكم من ذلك ينتفى به عنصر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف المسندة إلى المطعون ضده و هو ما لم يخطئ الحكم في تقديره بغير خلط منه بين هذا القصد و الباعث على ارتكاب الجريمة، فإن ما تثيره الطاعنة نعيماً على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٩٣٥

• لما كانت جريمة إتلاف الأشجار المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي صورها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف و علمه بأنه يحدثه بغير حق، و هو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع و ظروف ما يكفي للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، و كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة و أورد في هذا الشأن تقريراً قانونياً عاماً. و كانت مدوناته لا تقيد بذاتها أن الطاعن تعمد إتلاف الأشجار موضوع الإتهام، كما أن ما أضافه الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن القانوني في هذا الشأن لا يكفي لإستظهار القصد الجنائي في

حقه سيما وأن ما ساقه الحكم من أن الطاعن دخل إلى الحديقة بطريق كسر سورها لا يواجه دفاع الطاعن - بالنسبة للجريمة مثار الإتهام - و المبنى على إنتفاء تعمده إتلاف الأشجار وعدم علمه بأنه يحدثه بغير حق فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب مما يعيبه و يستوجب نقضه و الإحالة.

الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٨ / ٠٤ / ١٩٨٣ ص ٦٠٢

٠ إن جريمة الإتلاف المؤتممة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب و علمه بأنه يحدثه بغير حق و هو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع و ظروف ما يكفى للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٨٧ ص ١٠٤٦

٠ إن القصد الجنائى فى جريمة الإتلاف يتحقق متى تعمد الجانى إحداث الإتلاف أو التخريب أو التعطيل المشار إليها فى المادة ٣٦١ من قانون العقوبات مع علمه بأنه يحدثه بغير حق.

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٠٤ / ٠٢ / ١٩٥٣ ص ٤٧٩

٠ لا تستلزم المادة ٣٦١ من قانون العقوبات قصداً جنائياً خاصاً، إذ أن القصد الجنائى فى جرائم التخريب و الإتلاف العمدية يتطابق فيما إعتبره القانون من الجنائيات كالمادة ٣٦٦ عقوبات، و ما إعتبره فى عداد الجنح كالمادة ٣٦١ عقوبات، و هو ينحصر فى تعمد ارتكاب الفعل الجنائى المنهى عنه بأركانه التى حددها القانون، و يتلخص فى إتجاه إرادة الجانى إلى إحداث الإتلاف أو غيره من الأفعال التى عددها النصوص مع علمه بأنه يحدثه بغير حق، و واقع الأمر أن عبارة " قصد الإساءة " التى تضمنها نص المادة ٣٦١ عقوبات لم تأت بجديد يمكن أن يضاف إلى القصد الجنائى العام فى جرائم الإتلاف العمدية المبينة فى القانون، لأن تطلب نية الإضرار حيث لا يتصور تخلف الضرر هو تحصيل لحاصل.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٠٦ / ١٩٥٧ ص ٦٨٥

• جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب و علمه بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أوردته من وقائع و ظروف ما يكفى للدلالة على قيامه، وإلا كان مشوباً بالقصور فى التسبيب.

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٦ ص ٩٦٨

• تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات على عقاب : " كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابتاً خلقة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات " . و القطع ضرب من الإتلاف، و عبارة الزرع غير المحصود الواردة بتلك الفقرة تشمل جميع الحاصلات الزراعية غير المنفصلة عن الأرض، ما دامت لم تحصد بعد. و لا ريب أن الثمار تدرج تحت هذه العبارة ما بقيت على أشجارها. و لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المتهمين أنهم أتلفوا ثمار الموز بطريق التقطيع و أن بعضها لم يكن قد تم نضجه، و أن الإتلاف تعدى الثمار إلى قطع كمية وفيرة من أشجار الموز بلغت مائة شجرة، مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الإتلاف التى دين بها المتهمون. و المحكمة لم تكن ملزمة من بعد بالتحدث عن قصد الإتلاف على إستقلال، ما دامت مدونات الحكم دالة بذاتها على توافر ذلك القصد العام.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣ / ٠٢ / ١٩٦٧ ص ٣٨٧

• إن إعمال حكم المادة ١١٦ مكرراً " أ " يتطلب توافر أركان ثلاثة : " الأول " صفة الجاني وهو أن يكون موظفاً عمومياً بالمعنى الوارد فى المادة ١١١ من قانون العقوبات. و " الثانى " الإضرار بالأموال و المصالح المعهودة إلى الموظف، و لو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصى له. و " الثالث " القصد الجنائي : وهو إتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بالمال أو بالمصلحة، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ ص ١١٥٧

• الفعل المادى المكون للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٢ عقوبات يدخل ضمن الأفعال التى تعاقب عليها المادة ٣١٦ عقوبات، و التمييز بينهما يقوم على أساسين : القصد الجنائى و مقدار التلف أو التخريب الذى أحدثه الجانى. فالمخالفة المنصوص عليها بالمادة ٣٤٢ يشترط أن يقع فعلها عمداً و المادة ٣١٦ تشترط فوق ذلك أن ترتكب بقصد الإساءة، و يكفى لتطبيق المادة ٣٤٢ عقوبات أن يكون الإتلاف حادثاً فردياً بسيطاً بينما المادة ٣١٦ تكون واجبة التطبيق متى كان عدد الأشياء المعطلة أو المتلفة كبيراً.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٣٠ ص ١١٩

• بما كانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى إرتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون و إتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب و علمه بأنه يحدثه بغير حق، و هو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع و ظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، و كان يبين من مراجعة الحكم الإبتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى جريمة الإتلاف، و كانت مدوناته لا تقيد فى ذاتها أن الطاعن قد تعمد إتلاف المنقولات موضوع الإتهام فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى التسييب.

الطعن رقم ٢٨٢٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ٠٩ / ١٠ / ١٩٨٦ ص ٧٣٣

• لما كانت جريمة الإتلاف المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات، إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى إرتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون و إتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف أو التخريب و علمه بأنه يحدثه بغير حق، و هو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع و ظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائى فى

جريمة الإتلاف، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعنة قد تعمدت إتلاف الشقتين محل الإتهام وإتجاه إرادتها إلى إحداث الإتلاف و علمها بأنها تحدثه بغير حق، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب قصوراً يعيبه

الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٩ ص ١٢٩٨

• يشترط لقيام جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات أن يكون الاتلاف قد وقع على زرع غير محصود، أي غير منفصل عن الأرض لأنه لم يحصد بعد، ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة بعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون، وأتجاه إرادته إلى إحداث الاتلاف، وعمله بأنه يحدثه بغير حق، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً، أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعنين على مجرد قوله " وحيث إن واقعة الدعوى تخلص حسبما جاء من مطالعة أوراقها فيما أبلغت به وقررت المجنى عليها بشكواها من أن المتهمين تعديا على محصول القصب المملوك لها وقاما باتلافه على النحو المبين بالأوراق ... وحيث إن المتهمين لم يحضروا ليدفعوا التهمة عن نفسيهما، وحيث إن التهمة المسندة إليهما ثابتة في حقهما ثبوتاً كافياً أخذاً بما جاء بالأوراق، والأمر الذي يتعين معه عقابهما طبقاً لمواد الإتهام عملاً بالمادة ٣٠٤/٢ أ.ج "، فإنه يكون بذلك قد أغفل إيراد الواقعة كليه بما يحدد العناصر القانونية للتهمة التي دان الطاعنين بها على نحو ما سلف بيانه، وجاء غامضاً في تحصيل شهادة المجنى عليها، الأمر الذي يعيبه بالقصور في التسبب.

الطعن رقم ٢١٨٣٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٠٩ / ١٠ / ١٩٩٤ ص ٨٢٥

## القصد الجنائي فى جريمة اصدار شيك لا يقابله رصيد

• إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت فى محضره أنه إنتقل إلى المحكمة التجارية وإطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك - محل الشكوى - عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لأمر فلان بتاريخ كذا وأنه قد تأثر عليه فى نفس التاريخ بالرجوع إلى الساحب، وأن المحقق أرفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة، وكان الطاعن لا يدعى فى طعنه أنه نازع أمام محكمة الموضوع فى هذه الصورة، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ واحد هو تاريخ الإستحقاق وأن المجنى عليه قدمها للبنك فى نفس التاريخ فأعيدت إليه، فهذا يكفى لتوافر أركان الجريمة ومن بينها القصد الجنائي الذى يكفى فيه أن يعطى المتهم الشيك للمجنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٢١ ق جلسة ٠١ / ٠١ / ١٩٥٢ ص ٣٦٨

• من المقرر أنه يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وإنتوائه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لأنه لا يسار إلى بحث القصد الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجوداً وعدمياً وإستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة فى حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وأفاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك، فإنه يكون قد إنطوى على قصور فى البيان.

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ٠٤ / ١٩٧٦ ص ٤٦١

• من المقرر أن سوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره وهو علم مفترض فى حق الساحب وعليه متابعة حركات رصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه.

الطعن رقم ٤٨٣١٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ٠٩ / ٠٤ / ١٩٩٦ ص ٤٨

• إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذى يكفى فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذى سحبه من قبل، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية، ولا يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة.

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٨١١

• متى كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى فى التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بقوله " إن علمه بتوقف البنك عن الصرف مستمد من إرتباطه مع سلاح التموين بالجيش بعقود التوريد و بالبنك بورود المستخلصات المستحقة له إليه يومياً بانتظام، و أنه يحيط بظروفه المالية التى نبت عنها توقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة و توقف البنك عن الصرف، و كان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره "، فإن الحكم يكون قد قصر فى إستظهار القصد الجنائي و أقام قضاءه على فروض. ذلك أن علم الطاعن بمديونيته لا يفيد وحدة ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة و ما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف و من ثم فإن الحكم يكون معيباً متعيناً نقضه و الإحالة.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩ / ٠١ / ١٩٦٣ ص ٤٠

• لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ إستحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى، طالما أنه لا يحمل إلا تاريخاً واحداً، لإذ أن تأخير تاريخ الإستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك و من قابليته للتداول و إستحقاقه الدفع فى تاريخ السحب بمجرد الإطلاع. فأصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٢٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له فى التاريخ المثبت بالشيك، و بذلك يندمج ميعاد الإصدار فى ميعاد الأستحقاق و تنتقل ملكيته مقابل الوفاء إلى

المستفيد بمجرد إصدار الشيك و تسليمه إليه. أما تقديم الشيك لإلى البنك فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة، بل هو إجراء مادي يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك، و ما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد من قيام القصد الجنائى، سواء عاصر وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ ص ٨٤٦

• سوء النية - و هو القصد الجنائى - يتحقق فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك فى تاريخ سحبه ولو كان التقدم به فى تاريخ لاحق ما دام مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٠٨ / ٠٣ / ١٩٦٦ ص ٢٧٨

• ليس بلازم أن تتحدث المحكمة إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد إلا إذا كان مثار نزاع.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ٠٨ / ٠٣ / ١٩٦٦ ص ٢٧٨

• يتوفر سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق. و من ثم فإن الأسباب التى ساقها الطاعن للتدليل على أنه كان حسن النية عند إصدار الشيكين بسبب المعاملات التى كانت قائمة بينه و بين المجنى عليه مما إقتضته إلى إصدارهما ضماناً لوفائه بإلتزاماته - لا تنفى عنه توافر القصد الجنائى و لا تؤثر فى مسئوليته الجنائية.

الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨ / ٠١ / ١٩٧١ ص ٧٨

• لا تلتزم المحكمة بالتحدث على إستقلال عن القصد الجنائى فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد، إذ أن المشرع لم يستلزم فيها توافر نية خاصة، فيكفى فيها القصد الجنائى العام و يستفاد العلم من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم و قابل للسحب.

لطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧ / ٠٦ / ١٩٧١ ص ٤٩٧

٠ القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائي العام فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص. ويتوافر هذا القصد لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب كما يتحقق القصد الجنائي بسحب الرصيد بعد إعطاء الشيك لأن الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل.

الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ / ٠٢ / ١٩٧٢ ص ١٤٢

٠ تنتقل ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه ولا يكون للساحب أى حق على الشيك بعد أن سلمه للمستفيد. فلا يجوز له أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء لصاحبه، بل إنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى إستيفاء مقابل الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها.

الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ / ٠٢ / ١٩٧٢ ص ١٤٢

٠ القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب.

الطن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ ص ٦٦٧

٠ لما كان القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ عقوبات يتوافر لدى الجاني بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن الشيك وقت إصداره

كان له رصيد قائم وقابل للسحب وأن شريكه قام بدون علمه بإصدار أمره إلى البنك المسحوب عليه بعدم صرف قيمة هذا الشيك وهو دفاع هام وجوهري لوصح لتغيير به وجه الرأى فى الدعوى مما كان يتعين على المحكمة أن تعرض له إستقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن أرتأت إطراحه أما وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

الطعن رقم ٢٤٤٣٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ٠٤ / ٠١ / ١٩٩٤ ص ٥٣

• من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل له من تاريخ السحب وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره فيكون منعى الطاعن فى هذا الشأن على غير سند.

الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٤ / ٠٢ / ١٩٩٣ ص ١٨٣

• إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الإستحقاق، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول بإعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات، أما عبارة بسوء نية الواردة فى المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات فلا تنفد شيئاً آخر غير إستلزام القصد الجنائى العام، أى إنصراف إرادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أى نوع كان.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٦٩ ص ١٠٢٧

• من المقرر - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وإنتوائه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجوداً و عدماً وإستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة فى حق الطاعن ما دام البنك قد أفاد بتقديم

الشيك الأول مرة أخرى و بأن الحساب مقفل بالنسبة للشيك الثانى دون بحث علة ذلك ، فإنه يكون  
قد إنطوى على قصور فى البيان بما يستوجب نقضه و الإحالة.

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٠١ / ١٩٧١ ص ١١٦

## القصد الجنائي في جريمة الافلاس بالتقصير

• أفعال التفالس بالتقصير الجوازي الواردة بالمادة المذكورة تعتبر من الجرائم غير العمدية التي لا يشترط فيها توافر القصد الجنائي لدى المتهم وإنما يقوم الركن المعنوي في الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخطأ المسبب للإخلال بالأحكام التي وضعها المشرع لضمان سير التفليسة و تصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين. يضاف إلى ذلك أن المشرع قد افترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه في المادة ٣٣١ عقوبات غير أنه يجوز للمتهم أن ينفي وجود هذا الفعل. ولما كان الطاعن " المتهم " وهو بصدد تعييب الحكم بالخطأ في القانون قد سلم في طعنه بأنه لم يمسهك دفاتر تجارية و لم يجادل في أنه لم يعلن عن توقفه عن الدفع، فإن الحكم إذ دانه على سند من توافر هاتين الحالتين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٠٤ / ٠١ / ١٩٦٦ ص ٣٧

## القصد الجنائى فى جرائم المخدرات

• من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته أو نقله يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضى فى إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها على أى نحو يراه ما دام أنه يتضح من مدونات للحكم توافره فعلياً.

الطعن رقم ١٣٢٥ - لسنة ٥٣ ق جلسة ١٠ / ٠٤ / ١٩٨٣

• يتوافر القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية و علم الجانى بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً. والمحكمة غير مكلفة بالتحديث إستقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أوردته فى مدونات حكمها كافياً فى الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحزره مخدر. ولما كان ما سرده الحكم من تردد الطاعن فى تعيين مالك الحقيقية التى ضبطت حاملاً إياها بالإضافة إلى ما ورد بالتحريات التى سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جواهر مخدرة من الخارج كافياً فى الدلالة على أن الطاعن كان عالماً بوجود المادة المخدرة التى ضبطت معه و بكنهها مما يسوغ به إطراح دفاعه.

الطعن رقم ١٧١٤ - لسنة ٤٠ ق - تاريخ الجلسة ٢١ / ٠٢ / ١٩٧١

• إحراز المخدر بقصد الإتجار فيه واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها. وضائلة كمية المخدر أو كبرها هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة، و ما دامت هى قد إقتنعت للأسباب التى بيّنتها - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى و التى لا تخرج عن الإقتضاء العقلى و المنطقى - أن الإحراز كان بقصد الإتجار، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب و فساد الإستدلال، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة و القرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها، و هو ما لا يصح إثارتها أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٠٣ - لسنة ٣٣ ق - تاريخ الجلسة ٠٣ / ٠٢ / ١٩٦٤

• لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على إنعدام القصد الجنائي لديه وإطراحه فى قوله: " أما عن دفاع المتهم القائم على إنعدام القصد الجنائي قولاً بأنه كان يجهل وجود مخدر الأكتدرون ضمن الأدوية المضبوطة فمردود بما أسفرت عنه التحريات و ما قرره شاهد الإثبات من أن المتهم يتجر فى الأدوية المخدرة المضبوطة هذا فضلاً عن تميز عبوة مخدر الأكتدرون عن جميع الأدوية الأخرى التى ضبطت من ناحية شكل العبوة إذ تبين أن هذا المخدر معبأ فى علب من الكرتون مستطيلة الشكل بداخل كل منها أنبوبة زجاجية تحوى عشرين قرصاً وهو أمر قد تميزت به هذه العبوات دون غيرها من سائر عبوات الأدوية الأخرى التى كانت معها - هذا بالإضافة إلى وجود كلمة الأكتدرون على كل عبوة من الخارج والداخل ". لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم لا يقطع فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنهه ما ضبط فى حوزته من أنه مخدر ذلك بأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تحويه مخدر وأنه ليس بدواء كبقية الأدوية المضبوطة، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان الطاعن على علم بالقراءة حتى يمكن الإستدلال عليه بوجود كلمة الإكتدرون على ظاهرة العبوة وداخلها، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم فى التدليل على توافر القصد الجنائي فى حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها - قاصراً، الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه و الإحالة.

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٤٢ق جلسة ٢٥ / ٠٢ / ١٩٧٣

• لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن القصد الجنائي فى جريمة إحراز المواد المخدرة، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد إطمأنت للأسباب السائغة التى أوردتها إلى توافر الركن المادى لجريمة إحراز المخدر فى حق المتهم و إلى علمه بكنهه و بحقيقة المادة المضبوطة، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام فى هذه الجريمة.

الطعن رقم ١٠٣٢ - لسنة ٣١ق - تاريخ الجلسة ٢٦ / ٠٢ / ١٩٦٢

• لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الإحراز، بل

تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب إستظهار قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى.

الطعن رقم ١٠٣٢ - لسنة ٣١ ق - تاريخ الجلسة ٢٦ / ٠٢ / ١٩٦٢

• متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة المتهم بالجوهر المخدر و علمه بحقيقته و إستبعاده قصد الإتجار أو التعاطى فى حقه، ثم إستطرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل فى حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤثمة التى ساققتها المادة من " حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو نقل " أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة " و لا ينطوى على قصد خاص - و من ثم يكون هذا الإستطرد من الحكم غير مؤثر فى حقيقة الواقعة التى إستخلصها و إنتهى إليها بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٠٣٢ - لسنة ٣١ ق - تاريخ الجلسة ٢٦ / ٠٢ / ١٩٦٢

• إن القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة إنما يتوافر بعلم الحائز بأن المادة التى يحزرها هى من المواد المخدرة و كان ما أورده الحكم المطعون فيه تحصيلاً لواقعة الدعوى و بياناً لأدلة الثبوت و رداً على ما أثاره الدفاع كافيأً و سائغاً فى الدلالة على صلة الطاعن بالمخدر المضبوط و على علمه بحقيقته، و لا خروج فيه عن موجب الإقتضاء العقلى و المنطقى، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٩٢٩١ - لسنة ٥٩ ق - تاريخ الجلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٩٠

• من المقرر أن توافر قصد الإتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغاً

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ ص ١٢٢٧

• النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل ماضى من قبيل الأفعال المؤثمة التى ساققتها هذه المادة ولا ينطوى فى ذاته على قصد خاص.

الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ ص ١٢٢٧

• لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الإحراز، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب إستظهار قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى.

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٦ / ٠٢ / ١٩٦٢ ص ١٨٧

• لا ينال مما إستقر فى وجدان المحكمة من نفي قصد الإتجار عن المتهم أن يكون الحكم قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى أن المتهم قد إترف إثر ضبطه بقيامه بنقل المواد المخدرة لحساب آخر.

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٢ ص ١٠٣٩

• الأصل أن إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر قصد الإتجار لدى الطاعن بضخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها و من ضبط أدوات تستعمل فى تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذو كفتين عثر بهما على آثار لمادة الأفيون ومدية علقت بنصلها فتات من مادة الحشيش، وهو تدليل يحمل قضاء الحكم، فإن النعى عليه بالقصور و الفساد فى الإستدلال يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ ص ١٢٤٧

• النقل فى مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات و تنظيم إستعمالها و الإتجار فيها هو ذلك العمل المادى الذى يقوم به الناقل لحساب غيره. و لما كان الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون. ولا يعيبه من

بعد - إعتاقه وصف النيابة من أن النقل كان بقصد الإتجار، ما دام أن المحكمة قد ردت الواقعة إلى وصفها الصحيح من أن النقل إنما كان لحساب الغير و أن دور المطعون ضده إقتصر على مجرد الفعل المادى المسند إليه، مما مفاده أن إضافة عبارة " قصد الإتجار " إلى الوصف لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يمس البتة ذاتية الحكم ولا النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ٠٦ / ١٩٦٧ ص ٧٧٨

• لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعنين من إحراز المخدر المضبوط بقوله : " و ترى المحكمة من ظروف الواقعة أن إحراز المتهمين لمخدر الحشيش كان بقصد الإتجار و ذلك لما ثبت من كبر حجم كمية المخدر المضبوط مع كل منهما و لأنه لم يثبت من الأوراق أن أحداً سلمهما هذه المخدرات لحسابه و لم يقررا بذلك و ليست الكمية المضبوطة مع أى منهما ترشح لإعتبار الإحراز بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى لكبر حجمهما سالف البيان الأمر الذى تطمئن معه المحكمة تمام الإطمئنان بأن إحراز المتهمين لهذا المخدر كان بقصد الإتجار للأسباب السابق ذكرها " و كان إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها، و كان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائفاً، مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول.

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٧٢٢

• لما كان الحكم قد خلص إلى إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدر بقصد الإتجار و إنتهى من ذلك إلى معاقبته وفقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٤/أ و ٢٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و البند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به و أعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات و أنزل عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة و غرامة خمسمائة جنيه و مصادرة المخدر المضبوط. لما كان ذلك. و كان الحكم المطعون فيه و إن أورد فى بيان مواد العقاب التى حكم بموجبها المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات و تنظيم إستعمالها و الإتجار فيها التى تعاقب على جريمة إحراز المخدر

بقصد الإتجار - التى دان المطعون ضده بها - بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة و الغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه و لا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ منه النزول فى العقوبة المقيدة للحرية إلا إلى العقوبة التالية مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند إعمالها، إلا أن الحكم قد أورد أيضاً ضمن مواد العقاب التى طبقها المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التى تعاقب على إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ منه و هى السجن و الغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه، و التى لا يجوز - طبقاً للفقرة الثانية منها - أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - و إذ أوقع الحكم المطعون فيه بعد ذلك على المطعون ضده عقوبتى الحبس و الغرامة فى الحدود المقررة لهذه الجريمة، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة قد اعتبرت أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى، على نقيض ما إنتهت إليه فى أسباب حكمها من إدانته بجريمة الإحراز بقصد الإتجار. لما كان ذلك، فإن ما أوردته المحكمة فى مدونات حكمها على الصورة المتقدم بيانها ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يعرف أى الأمرين قد قصدته و هو ما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فى خصوص القصد من الإحراز لإضطراب العناصر التى أوردتها عنه و عدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يبستحيل معه التعرف على الأساس الذى كونت عليه محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى خاصة و أن الحكم و إن كان فى تحصيله لواقعة الدعوى قد أشار إلى أن تحريات الشرطة دلت على أن المطعون ضده يتجر فى المواد المخدرة و إلى أن كمية المخدر المضبوطة معه تزن ١١ جراماً، فإنه لم يعن بإستظهار توافر قصد الإتجار أو بنفى توافره، مما يعيب الحكم بالتناقض و القصور.

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٦ ص ٨٨٨

• لما كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. و كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد

الإتجار فى حق الطاعن بقوله " حيث أنه عن قصد المتهم من حيازة وإحراز المضبوط فقد ثبت للمحكمة أن ذلك القصد كان للإتجار فى هذا المخدر وتقديمه للتعاطى للمتريدين على الغرزة التى يديرها المتهم، إذ تم ضبط ستين حجراً معدة للتعاطى وعلى كل منها قطعة من هذا المخدر وسط الحاضرين بالمكان الذى أمره وهياه لهم لتعاطى المخدرات ". فإن الحكم إذ إستدل على ثبوت قصد الإتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التى أوردتها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محملاً وكافياً فى إستخلاص هذا القصد فى حق الطاعن، بما يضحى معه منعاه فى هذا الصدد ولا وجه له.

الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ٠٢ / ٠٢ / ١٩٨٦ ص ٢١٧

• لما كان إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاض الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الإتجار فى قوله أن الواضح فى أوراق الدعوى يقيناً أن إحراز المتهم للمخدرات المضبوطة كان بقصد الإتجار ذلك أن تحريات الرائد..... والملازم أول..... أكدت ذلك القصد فضلاً عن ضخامة الكمية المضبوطة من مادتي الحشيش والأفيون وضبط المطواة والميزان الحساس والصنج والقطع المعدنية وهى ملونة بأثار مخدر الحشيش وهذه الأدوات هى التى يستعملها عادة تجار المخدرات فى ممارسة تجارتهم من تقطيع ووزن " وكانت المحكمة قد إقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى و التى لا تخرج عن الإقتضاء الفعلى والمنطقى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإتجار فإن ما يثير الطاعن بدعوى القصور فى التسبب لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٠ / ٠٢ / ١٩٨٨ ص ٤٥٨

• إن توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ يكفى فيه مجرد الإحراز ما لم يثبت المتهم أنه إنما أحرز المخدر بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى أو يثبت ذلك القصد للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها، وتقدير قيام هذه الحالة التيسيرية أو عدم قيامها مسألة موضوعية.

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٠٢ / ١٩٥٥ ص ٦٧٦

• لما كانت حيازة وإحراز المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتي لاتخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن حيازة الطاعن للمخدر المضبوط كان يقصد الاتجار فإنه لايجوز مجادلته فى ذلك بما يتنافى وواقع الدعوى ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٠٨ / ١٠ / ١٩٩٨ ص ١٠٢١

• لما كان توافر قصد الإتيان هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام هذا القصد فى حق الطاعن فى قوله " وحيث أن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى وأخصها كبر حجم كمية مخدر الحشيش المضبوطة والتي بلغت سبعة طرب كاملة، ومن سابقة الحكم على المتهم بالإدانة فى العديد من قضايا المخدرات فضلاً عن تحريات الشرطة من أن قصد المتهم من حيازة المخدر هو الإتيان " وهو تدليل كاف وسائق يحمل قضاء الحكم ولا يمارى الطاعن فى أصوله الثابتة بأوراق الدعوى، فإن النعى على الحكم بدعوى القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٠٧ / ٠٣ / ١٩٩١ ص ٤٧٥

• جريمة إعداد المحل وتهيئته لتعاطى الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتماً فى قيام الثانية

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩ / ٠٤ / ١٩٦٥ ص ٢٨٤

• إستقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتيان فيها - يفصح عن أن المشرع إختط خطة تهدف إلى التدرج فى العقوبات تبعاً لخطورة

الجريمة فنص في المادة ٣٢ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك و كذا إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر و كان ذلك بقصد الإتجار، و أعقب ذلك فنزل بالعقوبة في المادة ٣٤ و جعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة و هي الإتجار في المواد المخدرة و زراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون و الإتجار فيها و كذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لإستعمالها في أغراض معينة و تصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض، ثم ألحق بهذه الجرائم في الفقرة " د " من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات و بعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطى بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها و قررت لها عقوبة أخف نوعاً و هي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة. و هذه المغايرة بين الفقرة " د " من المادة ٣٤ و بين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة و تكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة " د " من المادة ٣٤ تعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه، و هو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات، و هو الأمر المستفاد من منطق التأييم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطى بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء، أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف و المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته.

الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٣٢ ق جلسة ٣٠ / ٠٦ / ١٩٦٤ ص ٥٣٦

٠ إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناوبان تعاطى " الحشيش " فيكون دور كل منهما مماثلاً دور الآخر من حيث إستعمال المادة المخدرة إستعمالاً شخصياً، و كون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوناً بإعتباره مسهلاً لزميله تعاطى المخدر، و الحال أنه إنما كان يبادله إستعماله فقط، و يكون القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه وفقاً للواقعة الثابتة بالحكم هو إرتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى.

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ٠١ / ١٩٦٠ ص ٨٩

٠ إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطى لدى المتهم فى قوله " و ترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكبير بالنسبة لشخص مدمن التعاطى و ترجح أن المتهم كان يحرزه لإستعماله الشخصى إذ أنه فضلاً عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر و لضبطت معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كمطواة و ميزان الأمر المنتفى فى الدعوى " فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفى للتدليل على إحراز المخدر بقصد التعاطى و من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٣ / ٠٤ / ١٩٥٦ ص ٦٣٣

٠ إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الإحراز فقال إن المتهم قد إعترف فى محضر ضبط الواقعة بإحرازه لقطعة الأفيون التى ضبطت معه و أنه محرزها بقصد التعاطى و أن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة و لم يشاهد المتهم و هو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله الذى كان به وحده فإن هذا الإستدلال معقول و كاف لحمل النتيجة التى إنتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحرز المخدر لتعاطيه.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٠٢ / ٠٤ / ١٩٥٦ ص ٤٦٢

## القصد الجنائي في جرائم الضرب والضرب المفضى الى موت

• جرائم الضرب و إحداه الجروح عمداً تتحقق كلما ارتكب الجاني فعل الضرب أو إحداه الجرح عن إرادة و عن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته، و متى ثبتت عليه جريمة إحداه الجرح العمد تحمل قانوناً مسئولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذى أحدثه و مضاعفاته، و لو كان لم يقصد هذه النتيجة مأخوذاً فى ذلك بقصده الإحتمال إذ كان يجب عليه أن يتوقع إمكان حصول النتائج التى قد تترتب على فعلته التى قصدها .

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٠٣ / ٠١ / ١٩٨٠ ص ٢١

• لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن إلتقى بالمجنى عليها بساحة المولد و صحبها إلى مكان بعيد عن جمهور المحتفلين و بعد أن راودها عن نفسها خلعت ملابسها و أخذ يرتكب الفحشاء معها إحتكاً من خارج قبلها ثم ما لبث أن جمحت به الشهوة و إبتغى إتيانها إيلاجاً و ما أن هم بذلك حتى إستغاثت و قاومتها و لكنه جثم بيديه على فمها و أنفها ليحول دون إستغاثتها و مقاومتها و تمكن بذلك من بلوغ غايته و ترتب على ذلك تمزق بكارتها و مهبلها و نجم عن ضغطه على فمها و أنفها وفاتها بأسفكسيا كتم النفس - ثم خلص الحكم من ذلك إلى أن ما وقع من الطاعن بضغطه بيديه على فم و أنف المجنى عليها فعلى عمدى لم يقصد منه قتل المجنى عليها و لكنه أدى لوفاتها و كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم تتوافر به أركان جناية الضرب المفضى إلى الموت ما دام قد ثبت تعمده الفعل ذاته و هو كتم فم و أنف المجنى عليها و مساسه بسلامتها، و لا يقدر فى ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى أن قيام الطاعن بكتم فم و أنف المجنى عليها كان بقصد منعها من الإسترسال فى الإستغاثة ذلك لأن الباعث على إرتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصر من عناصرها

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٠٥ / ٠٦ / ١٩٧٧ ص ٦٩٥

• إن القانون لم ينص على ركن العمد فى مواد الضرب أو الجرح بل إعتبرها من الجرائم

العمدية التي يكفى فيها القصد الجنائى العام الذى يفترضه القانون من غير نص عليه. وإذا كان الشارع فى جريمة الضرب أو الجرح المفضى إلى الموت قد نص على العمد، خلافاً لما فعل فى المواد الأخرى الخاصة بالضرب أو الجرح، فذلك لما أراده من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح أو الضرب المفضى إلى الموت وبين جريمة القتل العمد. ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تتطلب نية جنائية خاصة بل القصد الجنائى فيها يتوافر قانوناً متى ارتكب الجانى فعل الضرب أو الجرح عن إرادة و علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته. ولا عبرة بالبواعث و الدوافع التى تحمل على ارتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة، بل متى تحقق فعل الجرح، و ثبت علم الفاعل بأن فى فعله مساساً بجسم المصاب، تحققت الجريمة و لو كان من أوقع فعل الجرح و إنتواه مدفوعاً إليه بعامل الحنان و الشفقة، قاصداً مجرد فعل الخير، أو ملبياً طلب المجروح نفسه. و من ثبتت عليه جريمة إحداث الجرح العمد يتحمل قانوناً مسئولية تغليظ العقاب على حسب نتيجة الجرح الذى أحدثه و مضاعفاته، كما لو طال علاج المجنى عليه أو تخلفت عنده عاهة مستديمة، أو مات بسبب الإصابة، و لو كان لم يقصد هذه النتيجة، مأخوذاً فى ذلك بقصده الإحتمالى إذ كان يجب عليه و هو يحدث الجرح أن يتوقع إمكان حصول النتائج التى قد تترتب على فعلته التى قصدها. و لا يهم فى ذلك إن كانت النتائج قد تترتب مباشرة أو غير مباشرة على فعله ما دام هذا الفعل هو السبب الأولى المحرك للعوامل الأخرى التى سببت النتائج المذكورة. على أن جريمة الجرح العمد و إن كانت تتوافر عناصرها و لو كان يحدث الجرح طبيياً أو جراحياً يعمل لخير المريض و شفائه متى ثبت أنه أتى الفعل المادى بإحداث الجرح و هو عالم أن فعله يمس سلامة جسم مريضه إلا أن المسئولية الجنائية فى هذه الجريمة تنفى عن الطبيب أو الجراح لا لعدم توافر القصد الجنائى لديه، بل لسبب قانونى آخر هو إرادة الشارع الذى خول الأطباء، بمقتضى القوانين و اللوائح التى وضعها لتنظيم مزاولة مهنة الطب، حق التعرض لأجسام الغير و لو بإجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها. أما من يحدث جرحاً بآخر و يعلم أن هذا الجرح يؤذى المجروح و لا يحميه قانون مهنة الطب و لا يشملته بسبب الإباحة فإنه يسأل عن الجرح العمد و نتائجه من موت أو عاهة سواء تحقق الغرض الذى قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق. و إذن فالحلاق غير المرخص له فى مباشرة الجراحة الصغرى إذا أجرى عملية ختان و تسببت

عنها وفاة المصاب فعمله يعتبر جرحاً عمداً لم يقصد منه القتل ولكنه أفضى إلى الوفاة طبقاً للمادة ٢٠٠ع.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٨ ق جلسة ٢٨ / ٠٣ / ١٩٢٨ ص ١٨٤

• لا يتطلب القانون فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت قصداً خاصاً. وإذ كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن تناول المسكر بإختياره - وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - فإنه ليس له من بعد أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الإختيارى ومبلغ تأثيره فى إدراكه وشعوره فى صدد جريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً إكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ٠١ / ١٩٦٩ ص ١٠٤

• إن الشارع لا يكتفى فى ثبوت القصد الخاص بالأخذ بإعتبارات وإفتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع، ومن ثم فإنه لا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التى يتطلب فيها قصداً جنائياً خاصاً.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣ / ٠١ / ١٩٦٩ ص ١٠٤

• متى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى متنوعة تعاونت - بطريق مباشر أو غير مباشر - على إحداث وفاة المجنى عليه كالضعف الشيوخى أو إهمال العلاج، فالمتهم مسئول عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله ومأخوذ فى ذلك بقصده الإحتمالى ولو لم يتوقع هذه النتائج، لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يتوقعها.

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٢٣ ص ٢٠٧

• من المقرر أن جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن أرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته، فإنه لا ينال من مسئولية الطاعن وقد اثبت الحكم فى حقه

أنه تعمد قذف المجنى عليها بقالب من الطوب - أن يكون قد قصد من ذلك اسكاتها - كما جاء بدفاعه أمام النيابة العامة - لأن هذا الأمر إنما يتصل - بالباعث، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسئولية.

الطعن رقم ٦٨٤٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٤ ص ١٢٣٠

• القصد الجنائي في جرائم الضرب عامة و منها جريمة الضرب المفضى إلى الموت - يتحقق متى إرتكب الجانى الفعل عن إرادة و علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة المجنى عليه أو صحته، و لا يلزم تحدث الحكم صراحة عنه، بل يكفى أن يكون مفهوماً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ٠٩ / ٠٣ / ١٩٨٣ ص ٣٣٥

## القصد الجنائي فى جرائم الرشوة

• لا يشترط قانوناً لقيام جناية عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا العرض و بأنه يريد شراء ذمته، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوى لأية جريمة أخرى، قد يقوم فى نفس الجانى و غالباً ما يتكتمه، و لقاضى الموضوع - إذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بطافة طرق الإثبات و ظروف و ملابساته.

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ ص ٩٨٠

• يتحقق القصد الجنائي فى جريمة الرشوة بمجرد علم الراشى بصفة المرتشى، و أن الرشوة التى عرضها أو قدمها إليه، مقابل إجتار الأخير بوظيفته و إستغلاله إياها.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٠١ / ٠٢ / ١٩٧٠ ص ٢٠٠

• لا قيام لجريمة عرض الوساطة فى رشوة موظفين عموميين إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما فى جريمة من جرائم الرشوة التى إنتطمها و حدد عناصرها و مقوماتها باب الرشوة بقانون العقوبات ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - فى بيان المقصود بالرشوة و فى تحديد الأركان التى يلزم تحققها لقيام أية جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٢ و ما بعدها من القانون سالف الذكر، و لهذا فقد لزم لقيام تلك الجريمة أن يأتى الجانى فعله من المهد الأول للرشوة و هو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من حكمه، و بوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على أعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداءه أو الإمتناع عنه، و بوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل، و يلزم فوق ذلك أن تكون أرادة الجانى - قد إتجهت فى الحقيقة و ليس بمجرد الزعم - إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها، بذلك بأنه لو أراد الشارع من التأثيم فى هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعدم على الأفصاح عن ذلك فى صراحة، على غرار سنته فى المادة ١٠٤ القياس أو التوسع فى التفسير، لأنه فى مجال التأثيم محظور، و كان الثابت أن المتهم لم ينصرف قصده البتة إلى الإتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه، و أنه إنما قصد الإستئثار

بالمبلغ لنفسه، بما ينفى معه - فى صورة الدعوى - الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات و بالتالى لا يمكن مساءلته إستناداً إلى تلك المادة.

الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٨٥ ص ١٠٣٥

٠ لا يشترط القانون لتحقق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومى بالقول الصريح بل يكفى أن يكون قد قام بفعل الإيعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإيعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - و اضحاً من ملاسبات الدعوى و قرائن الأحوال فيها. و من ثم فإنه ليس من شأن ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من أن التقارير الطبية التى قدمها المتهم قد أفادت بعجزه عن سماع حديث الضابط إليه - بفرض صحته - و إستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيه أن ينفى واقعة عرض الرشوة على ضابط المباحث على الصورة التى أثبتها وكيل النيابة فى محضره و جرت بها شهادة الضابط.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٠٥ / ٠٣ / ١٩٧٢ ص ٢٧٨

٠ لا يشترط القانون لتحقيق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومى بالقول الصريح بل يكفى أن يكون قد قام بفعل الإيعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإيعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - و اضحاً من ملاسبات الدعوى و قرائن الأحوال فيها، و من ثم فإنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره فى شأن إلتفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط إليه و ما تقدم به من مستندات تأييداً له.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ ص ١٠٨٥

٠ من المقرر أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرششى عند طلب أو قبول الوعد أو العطفية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته و أنه ثمن لإتجاره بوظيفته أو إستغلالها و يستتج هذا الركن من

الظروف و الملابس التي صاحبت العمل أو الإمتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة. و لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذاً للإتفاق السابق الذى إنعقد بينه و بين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الإتجار بالوظيفة و يتوافر به القصد الجنائى كما هو معرف به فى القانون، فإن ما يثيره الطاعن من أنه أخذ المبلغ " كوهبة " لا يكون مقبولاً و يضحى النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ٠٦ / ١٩٧١ ص ٤٨٧

٠ لا مجال للتحدى بنظرية العقوبة المبررة تكون العقوبة المقتضى بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الأشد وهى جريمة الإضرار العمدى التى أثبتها الحكم فى حق الطاعنين ذلك لأن فكرة الإتجار بالوظيفة التى اعتتها الحكم ابتداء كان لها أثرها فى عقيدة المحكمة فى القول بتوافر قصد الإضرار فى جريمة الإضرار العمد - وهى الأساس فى التهمتين - وذلك على نحو ما سبق أن بينه الحكم فى واقعة الدعوى وما أورده تدليلاً على توافر هذا القصد إذ أورد أن المتهمين ( عمداً دون وجه حق إلى استبدال الضرر بالمنفعة إذ خالفاً قرار لجنة البت والترسية الذى أوصى بإسناد البند الرابع من المناقصة رقم ..... لسنة ٨٩ / ١٩٩٠ بخصوص توريد ثلاث طلبات فاكيوم إلى شركة ..... إعراضاً عما قرره بناء على ما يبين من تقريرى التحليل الفنى والمالى الذى أورى بمطابقتها لجميع المواصفات الفنية بكراسة الشروط وأنها الأقل سعراً وجنحاً إلى إقصاء لجنة البت والترسية اغتصاباً لسلطتها وانفراداً بقرار غير مدروس ومشوب بسوء استعمال السلطة ناظرين إلى ما يعود عليهما من نفع شخصى قاصدين إلى الإضرار بأموال الشركة ..... إلخ ) مما يمتد به أثر العيب الذى شاب الحكم ليشمل الواقعة بأكملها.

الطعن رقم ١٢٦٥١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٠٥ / ٠٥ / ١٩٩٦ ص ٥٧٥

٠ لما كان الحكم قد دلل على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ و هو مساعد أول بشرطة نجدة الإسكندرية، مقابل تغاضيه عن إتخاذ الإجراءات القانونية قبله و آخر لإرتكابهما مخالفة مرور و جريمة تموينية، ولكنها لم تقبل فإن ذلك مما يتحقق معه حمل الموظف على الإخلال

بواجبات وظيفته وإن العطاء كان ثمناً لإستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائى فى تلك الجريمة كما هو معرف به فى القانون.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ٠٧ / ٠٦ / ١٩٨٧ ص ٧٤٥

• لما كان البين مما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه مرشحياً قد طلب و أخذ العطية المتمثلة فى مبلغ من النقود لقاء القيام بعمل من أعمال وظيفته وللإخلال بواجباتها على إعتبار أنها ثمن لإتجاره بوظيفته و إستغلالها، و أنه بوصفه عارضاً لرشوة لم تقبل منه حاول إرشاء الموظفين المشار إليهما مع علمه بصفتهم مقابل إتجارهما بوظيفتهما و إستغلالها، و كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فى جريمة الإرتشاء و عرض الرشوة المسندتين إليه فلا يعيب الحكم أنه لم يتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائى طالما أن قيامه مستفاد من مجموع عباراته.

الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٨ ص ١٠٧٤

• من المقرر أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرششى عند طلب أو قبول الموعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته و أنه ثمن لإتجاره بوظيفته أو إستغلالها و يستتج هذا الركن من الظروف و الملابسات التى صاحبت العمل أو الإمتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة، و كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن المبلغ قدم للطاعن تنفيذاً للإتفاق السابق الذى إنعقد بينه و بين الشاكى للعمل على إستخراج ترخيص بالبناء و إتخاذ اللازم نحو الإنذار المحرر ضده، و هو ما يتحقق به معنى الإتجار بالوظيفة و يتوافر به القصد الجنائى كما هو معرف به فى القانون، فإن ما يثيره الطاعن من عدم توافر القصد الجنائى فى حقه و أنه أخذ المبلغ لقاء عمل رسومات هندسية من مكتب إستشارى، يكون لا محل له.

الطعن رقم ٤٥٧٦١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٠٧ / ١١ / ١٩٩٠ ص ٩٩٨

• لما كان الحكم قد دلل على أن المبلغ النقدى عرض من الطاعن على المبلغ المار ذكره مقابل

تغاضيه عن اتخاذ الإجراءات القانونية قبله وآخر لتواجدهما فى موقف سيارات أجرة وسط الزحام وهو من المعروفين والمسجلين - نشل - بحالة تدعو للريبة والشك، ولكنه لم يقبل فإن ذلك مما يتحقق معه حمل الموظف على إخلال بواجبات وظيفته وان العطاء كان ثمنا لاستغلاله لها وهو ما يتوافر به القصد الجنائى فى تلك الجريمة كما هو معرف به فى القانون.

الطعن رقم ٢٢٥٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٠١ / ١١ / ١٩٩٤ ص ٩٢٨

• لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرئى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن المبلغ قدم للطاعنة تنفيذاً للاتفاق السابق الذى انعقد بينها وبين الشاكى للعمل على استخراج ترخيص البناء وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائى ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة بشأن أن المبلغ كان قيمة التأمين والتفات المحكمة عن دفاعها فى هذا الصدد يكون لا محل له.

الطعن رقم ٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ٠٢ / ١١ / ١٩٩٨ ص ١١٩٠

• من المقرر أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرئى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة. وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعنة تنفيذاً للاتفاق السابق الذى انعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائى كما هو معروف به فى القانون فإن ما يثيره الطاعنة من أنه أخذ المبلغ بقصد إبلاغ رئيسه لا يكون مقبولاً ويضجى النعى على الحكم فى لا هذا الشأن فى غير محله.

الطعن رقم ١٧٤١٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٦ / ٠٩ / ١٩٩٦ ص ٨٩٢

٠ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الرشوة يتوافر بمجرد علم المرشئ عند طلب أو قبول الوعد أو العطفية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته. وأنه ثمن لإتجاره بوظيفته وإستغلالها، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الإمتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن الطاعن أخذ من المبلغ النقود تنفيذاً لاتفاق سابق بينهما ليقوم الأول باستخراج ترخيص للمحل المبين من قبل. وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي في حقه وأنه أخذ النقود لقاء إنهاء إجراءات الترخيص ومن ثم فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تتعرض لدفاعه بانتفاء القصد الجنائي لديه لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٧١١٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٥ / ٠١ / ١٩٩٧ ص ٩٣

## القصد الجنائي في جرائم التموين

• إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة إستخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرقت من أجله أو إستخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق الجريمتان بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه و المتهم عالم به دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت المخالف لإرتكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٠٧ / ٠٥ / ١٩٥١ ص ١٠٥٥

• الأصل أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً، و لا يصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة، أو كان إستخلاصها سائغاً عن طريق إستقراء نصوص القانون و تفسيرها بما يتفق و صحيح القواعد و الأصول المقررة في هذا الشأن.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ٠٤ / ١٩٧٠ ص ٥٨٦

• جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر الجبري تتحقق بإقتراف الفعل المادي دون أن يتطلب القانون فيها قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي بالقصد العام الذي يتوافر بمجرد تعمد الفعل المكون للجريمة نتيجته التي يعاقب عليها القانون.

الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ٠٩ / ١٠ / ١٩٦٧ ص ٩٣٧

• تقوم جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها و أيا كانت صفته في بيعها، إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة، و تتحقق هذه الجريمة بإقتراف الفعل المادي دون أن يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً، بل يكفي بالقصد العام الذي يتوافر بمجرد إرتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التي يعاقب عليها القانون، و لا يقبل بعد ذلك من المتهم الإعتذار بالجهل بالسعر المقرر، لأن الجهل بالقانون العقابي و القوانين المكملة له ليس بعذر و لا يسقط المسئولية.

• جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها و أياً كانت صفته فى بيعها، إذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المبين للسلعة. و لما كانت هذه الجريمة تتحقق بإقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً، بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد إرتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون، و لا يقبل بعد ذلك من المتهم الإعتذار بالجهل بالسعر المقرر، لأن الجهل بالقانون العقابى و القوانين الكاملة له ليس بعذر و لا يسقط المسئولية.

• حيث أن الحكم المطعون فيه برر قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة بيع سلعة البرتقال بسعر أزيد من المقرر على ما ثبت للمحكمة من الإطلاع على بطاقته العائلية الصادرة بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ من أنه يعمل كهربائياً، لما كان ذلك، و كان الثابت من المفردات المضمومة أن المطعون ضده أقر بمحضر جمع الإستدلالات أنه يعمل تاجر خضروات و باع البرتقال لمجرى محاولة الشراء و أنه كان ينوى أن يرد له باقى الثمن، و كانت جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها و أياً كانت صفته فى بيعها، إذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة و كانت هذه الجريمة تتحقق بإقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد إرتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون، و لا يقبل بعد ذلك من المتهم الإعتذار بأنه يعمل فى مهنة أخرى غير الإرتجار فى السلعة موضوع الجريمة، و إذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده لأنه يعمل كهربائياً رغم أن الثابت من إقراره بالتحقيقات أنه باع تلك السلعة - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تعرض فى قضائها ببراءة المطعون ضده إلى ذلك الإقرار و ظروف ضبطه مما ينبى أنها أصدرت حكمها بغير أحاطة كافية بظروف الدعوى و تمحيص سليم لادلتها مما

يصم هذا الحكم أيضاً بعبء القصور، لما هو مقرر أن محكمة الموضوع وأن كانت لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق و بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى و أحاطت بظروفها و بأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام عن بصر و بصيرة و وازنت بينها و بين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربية فى صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ٠٧ / ٠٢ / ١٩٨٥ ص ٢٣٨

• إن القانون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية للكسب أو مواد العلف المصنوع، وإنما يتعين للإدانة أن يثبت أن الحيازة كانت بقصد الإتجار أو البيع، أو طرح هذه المواد للبيع فعلاً، و إذ كان ذلك و كان الطاعن قد دفع أمام محكمة أول درجة بأن الكسب المضبوط خاص لغذاء مواشيه، و كان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت، إنتفاء الركن المعنوى لجريمة الإتجار فى الكسب بدون ترخيص، و كان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع الجوهرى، فلم يعن بتحقيقه أو الرد عليه، رغم أنه متعلق بركن أساسى من أركان الجريمة، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٠٨ / ٠٢ / ١٩٧١ ص ٢٣٠

• إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة حيازة صاحب المخبز و مديره ردة غير ناعمة و غير نظيفة. و إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأن الفترة التى إنتقضت من وقت إنتاج الردة من المطحن لحين تحليلها فى المعمل الكيمائى من شأنها أن تؤثر فى الردة بتغيير خواصها و جعلها خشنة و لم يطلب من المحكمة أن تتدب خبيراً لتحقيق هذا الدفاع - فلا يقبل منه أن ينعى على المحكمة عدم تحقيق هذا الدفاع على يد خبير فنى

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٠ ق جلسة ٠٦ / ٠٢ / ١٩٥١ ص ٦٠٢

• تتم جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً بمجرد إنتاجه كذلك، على إعتبار أن التأثيم فى هذه الجريمة يكمن أساساً فى مخالفة أمر الشارع بإلتزام أوزان معينة فى إنتاج الخبز تحقيقاً لإعتبارات إرتأها. و من ثم فإنه يكفى لقيام الجريمة المشار إليها فى حق الصانع علمه

بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ فى القانون أو القصور فى التسبب لعدم إستظهار ركن القصد الجنائى يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ ص ١٢٥٩

• لم يتطلب القانون لتحقق جريمة - صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص - قصداً جنائياً خاصاً، إذ تتم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته و كونه مخالفاً للقانون.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٠٦ / ١٩٦٦ ص ٨٤٢

• إن قيام المتهم بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فى مخبزه يكفى لتكوين هذه الجريمة. كما هى معرفة فى القانون إذ لا يشترط لقيامها توفر قصد جنائى خاص.

الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٥ / ٠٢ / ١٩٥٢ ص ٧٢٦

• إن القانون لم يشترط لقيام جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع قصداً جنائياً خاصاً. فمجرد صنع الأرغفة ناقصة الوزن عن علم لبيعها للجمهور يكفى لتكوين تلك الجريمة

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦ / ٠١ / ١٩٥١ ص ٥٢٠

• إذا كان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى و فى رده على دفاع الطاعن فى شأن تهمة التصرف فى المواد التموينية لغير مستحقيها، يتحقق به توافر القصد الجنائى، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه إستقلالاً. و إذ كان ذلك، و كانت المحكمة فى حدود ما هو مقرر لها من وزن عناصر الدعوى و أدلتها قد بينت الواقعة و دلت تدليلاً سائغاً على ثبوتها و على ثبوت تهمة حيازة الطاعن كمية الزيت غير تلك المصرح له بالإتجار فيها، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فى عناصر إطمئنتها

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٠١ / ١٩٧٠ ص ٨٣

• لما كان قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ الذى يحكم واقعة الدعوى، قد جعل جريمة حيازة دقيق القمح بقصد الإتجار - لغير الجهات المرخص لها بإنتاجه أو إستخدامه فى الصناعة أو الإتجار فيه أو غير ذلك من طرق التداول - جريمة من الجرائم ذات القصد الخاصة، فإن لازم ذلك وجوب إستظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة - وهو قصد الإتجار - لدى المتهم، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه الجريمة من غير أن يستظهر توافر هذا القصد لديه، فإنه يكون قاصراً البيان.

الطعن رقم ٤٢٧٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٢ ص ٨٩٣

• إن عدم إعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عن وصول مواد التموين إليه بمكان ظاهر فى محله، تلك جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائى خاص.

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ٠٤ / ٠٢ / ١٩٥٢ ص ٦٨١

• أن القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ يتحقق بتعمد إرتكاب الفعل المادى المكون لها.

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٥ ص ٧٥٥

• ما دام الحكم قد أثبت على الطاعن أنه تصرف فى جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه بإستعماله فى مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين، فهذا يكفى لعقابه، إذ أن هذه الجريمة يكفى فيها أن يقارف المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصداً جنائياً خاصاً.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٥٢ ص ١٠٢

• لا يسار إلى البحث فى أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانونى لتداول السلعة، أو إنتفاء القصد الجنائى بقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة فى إلتزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب، إلا إذا إنتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلاً ولم يتمتع عن البيع لذات الإمتناع قصداً. فإذا كان الحكم قد أثبت أن ما طلب إلى الطاعن بيعه من السلع قليل بالقياس إلى ما ثبت له حيازته فى مخزنه الذى أخفى فيه السلعة على مشتريها، فإنه يكون

قد أثبت عليه جريمة إمتناع عن بيع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة. و أما كون الطاعن تاجر تجزئة فإنه لا يكسبه حقاً فى خرق محارم القانون بدعوى التدخل فى أوامر الشارع بالتحديد و التقييد.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٥ / ٠٤ / ١٩٦٦ ص ٤٨٧

## التقصّد الجنائى فى جرائم الإهمال

• حدد المشرع للخطأ الجسيم صوراً ثلاث منها - الإهمال الجسيم فى أداء الوظيفة. و الإهمال الجسيم فى نطاق الأموال و الوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبىء عن إنحراف مرتكبه عن السلوك المألوف و المعقول للموظف العادى فى مثل ظروفه - قوامه تصرف إرادى خاطىء يؤدى إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها و لم يقبل وقوعها. و السلوك المعقول العادى للموظف تحكمه الحياة الإجتماعية و البيئة و العرف و مألوف الناس فى أعمالهم أو طبيعة مهنتهم و ظروفها، فإن قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكثر الناس تهاوناً فى أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً. و ترتيباً على ذلك فإن الإهمال الذى يستوجب عادة الإكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم الذى عناه الشارع فى نص المادة ١١٦ مكرر "ب" من قانون العقوبات. و قد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن معيار هذا الإهمال الجسيم من أن "بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد ضرورة إتزام الحيطة و الحرص على هذه الأموال و المصالح العامة حرصه على ماله و مصلحته الشخصية". ذلك أن عدم حرص الموظف على مصلحته الشخصية لا شك مما يلام عليه و ينبو عما يجب أن يكون عليه سلوك الرجل العادى الملتفت لشئونته.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦ / ٠٤ / ١٩٦٦ ص ٤٩١

## القصد الجنائي فى جرائم الاهانة

• من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الاهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتتة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفى تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة وأنه يكفى لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فتمتى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المبينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ٢٤٨٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٤ ص ١٢٤٧

• من المقرر أنه يكفى لتوافر القصد الجنائي فى جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فتمتى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٧٢ ص ١١٩٤

• إن مجرد التفوه بألفاظ مقذعة فى حق موظف عمومي أثناء تأديته عمله يحقق جريمة الإهانة المنصوص عنها بالمادة ١١٧ عقوبات. فتمتى ثبت على المتهم صدور هذه الألفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة فى الحكم على أنه قصد بها الإهانة.

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٧ ق جلسة ٠١ / ٠٣ / ١٩٣٧ ص ٥٢

• لما كان لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتتة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفى أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة، وأنه يكفى لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه أفعال أو ألفاظ تحمل بشأنها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة

أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمتى ثبت المحكمة صدور الأفعال أو الألفاظ المهينة فلا حاجة لها به ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجانى قصد بها الإهانة أو الإساءة، وكانت الأفعال و العبارات التى أثبت الحكم صدورهما من الطاعن لهيئة المحكمة أثناء إنعقاد الجلسة تفيد بذاتها قصد الإهانة فإن هذه الجريمة تكون قد توافرت أركانها كأنها وقامت فى حقه بصرف النظر عن باعته على صدور تلك العبارات منه.

الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٧ ص ٨٥٣

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم عقب خروجه من حجرة القاضى الذى رفض المعارضة المقدمة منه فى أمر حبسه قاتل فى ساحة المحكمة و على مسمع من القاضى " علشان خاطر " فلان " يجبسونا ده ظلم دى خواطر " ، فإستنتجت المحكمة من ذلك أنه قصد إهانة هيئة المحكمة التى أصدرت القرار بإستمرار حبسه، و طبقت عليه المادة ١٨٤ من قانون العقوبات فإنها لا تكون مخطئة. و لا يقبل من المتهم أن يتظلم من ذلك إلى محكمة النقض، لأن العبارة التى تقوه بها تؤدى إلى ما إنتهت إليه المحكمة منها بما لها من السلطة الموضوعية. و لا يقبل كذلك منه القول بأن المادة ١٨٤ التى طبقت عليه لا تحمى سوى الهيئات التى تحدثت عنها بإعتبارها هيئات معنوية مستقلة عن الأشخاص الذين تتكون منهم فهى لا تنطبق على العيب فى محكمة معينة بسبب دعوى معينة، تلك الحالة التى لها حكم آخر منصوص عليه فى المادة ١٨٦ و ذلك لأن إهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة التى تتألف منهم، وهذا مما يدخل فى نص المادة ١٨٤ عقوبات. أما المادة ١٨٦ عقوبات فالمقصود منها هو العقاب على مجرد الإخلال بهيبة المحاكم أو سلطتها.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٠١ / ١٢ / ١٩٤١ ص ٥٩٢

• يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات - تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها، فمتى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة فلا

حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجانى قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٧ ص ١٢٩١

• يكفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الإهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها. فمتى ثبت للمحكمة صدور هذه الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة فى حكمها على أن الجانى قد قصد بها الإساءة أو الإهانة.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ٠١ / ١٩٥٣ ص ٤١٦

• إن القانون فى المادتين ١٢٣/١ و ١٣٤ع قد قصد المعاقبة على الإهانة بمعناها العام. فما يوجه إلى الموظف مما يمس شرفه وكرامته معاقب عليه بهما سواء أكان من قبيل القذف أم السب. إلا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لإثبات ما أسنده إلى المجنى عليه ما دام ذلك لم يقطع علناً و لم يكن القصد إذاعته بل مجرد توجيهه إلى المجنى عليه وحده.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ١٢ ق جلسة ٠٨ / ٠٦ / ١٩٤٢ ص ٦٧٦

• القصد الجنائى فى جريمة الإهانة بالكتابة المعاقب عليها بالمادتين ١٢٣/١ و ١٣٤ من قانون العقوبات يكون متوافراً بمجرد تعمد توجيه العبارات المهينة إلى المجنى عليه مها كان الباعث على ذلك. ولا يشفع للمتهم أن يكون قد أرسل الكتاب المتضمن للإهانة إلى المجنى عليه فى ظرف مقفل، إذ أن الشارع قد سن المادة ١٣٤ السابق ذكرها خصيصاً للمعاقبة على مجرد إهانة الموظف العمومى بالكتابة.

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ١٢ ق جلسة ٠٨ / ٠٦ / ١٩٤٢ ص ٦٧٦

## القصد الجنائي فى تسهيل الاستيلاء على المال العام

• من المقرر أن المشرع فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات - فى خصوص جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام بغير حق - قد ميز من حيث نوع الجريمة والعقوبة بين فاعلى هذه الجريمة باعتبار القصد الجنائى، فقد جعل تسهيل الاستيلاء جانبية إذا انصرفت إرادة الفاعل إلى تمليك المال العام لمن استولى عليه، أما إذا لم تتوافر هذه النية كانت الجريمة جنحة.

الطعن رقم ٦٧٦٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤ / ٠٣ / ١٩٩٦ ص ٤٠٤

## القصد الجنائي فى تجريف الاراضى الزراعية

• لما كان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه ينصرف إلى جريمة الإلتلاف التى لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إليه إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجانى الفعل - وهو إزالة الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكرراً من القانون سالف الذكر عن إرادة وعن علم، ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم- وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى - كما أنه لا يلزم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ٠٣ / ١٢ / ١٩٨١ ص ١٠٣٧

• لما كان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه ينصرف إلى جريمة الإلتلاف التى لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف التهمة المسندة إليه إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص، وكانت هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجانى الفعل - وهو إزالة الأتربة من الأرض الزراعية ونقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكرراً من القانون سالف الذكر عن إرادة وعن علم، ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم- وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى - كما أنه لا يلزم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ٠٣ / ١٢ / ١٩٨١ ص ١٠٣٧

• لما كان مصاد نص المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون

الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن جريمة تجريف الأرض الزراعية لا تستلزم قصداً خاصاً بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى و القصد الجنائى العام و هو إنصراف قصد الجانى إلى تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة، و كان تحقق قيام هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير معقب و كان الحكم قد أثبت - على ما تقدم ذكره - أن الطاعنة جرفت الأرض - الزراعية بعمق ١٦٠ سم و نجم عن ذلك ضعف خصوبتها فإن هذا الذى أورده الحكم يعد سائغاً لإستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنة فى الجريمة التى دانها بها.

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٨٥ ص ٨٥٤

• إن جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة لا تتطلب غير القصد الجنائى العام و هو يتوافر كلما ارتكب الجانى الفعل - و هو إزالة الأتربة من الأرض الزراعية و نقلها بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٧ سالف الذكر - عن إرادة و عن علم، و كان المتهم فى الدعوى المطروحة يسلم بقيامه بتجريف مساحة ثمانية قراريط من أرضه الزراعية دون أن يحصل على ترخيص بذلك من الجهة المختصة، فإنه لا يؤثر فى تحقيق القصد الجنائى لتلك الجريمة فى حقه ما ساقه من دفاع مسطور من إضطراره لتجريف أرضه حتى يتمكن من ريها و ليمنع تسرب مياه الرى منها بعد أن قام جيرانه الملاصقين له بتجريف أراضيهم و ذلك طالما أن المتهم - و بفرض صحة دفاعه - لا يمارى فى عدم حصوله على الترخيص اللازم من الجهة المختصة بتجريف أرضه الزراعية، و إذ كان ذلك، و كانت تلك الجريمة فوق ما تقدم لا تستلزم قصداً خاصاً فإن ما أتاه المتهم يوفر فى حقه جريمة التجريف كما هى معرفة به فى القانون.

الطعن رقم ١٨٣٠٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٦ / ٠٥ / ١٩٩١ ص ٨٤٠